الفصل الخامس

تشكيل البيئة الإستراتيجية

القرارات الإستراتيجية

من المحتمل أن يشير اللجوء إلى صراع مسلح إلى فشل سياسة ما، وبما أن النشاطات الإستراتيجية الضخمة يجب أن تمكننا من تحقيق أهدافنا دون اللجوء إلى القوة. وكما هي الحال دائماً سيكون هناك استثناءات، فعلى سبيل المثال، إذا ما كان البطل قد صمم أن يستخدم العنف المنظم كطريقة لاختياره الأول بغضِّ النظر عن أي شيء آخر، وكمثال آخر على ذلك: سياسة "هتلر" لإبادة العرق اليهودي واستعباد الشعب "السلافيكي" والتطهير العرقي من خلال الحرب مفتوحة في "البلقان" في التسعينيات.

وبشكل عام، فإن المصلحة الأكبر للجماعات والقيادات، كانت تكمن في إنجاز أهداف سياستهم من خلال تشكيل البيئة الإستراتيجية المناسبة، وذلك عن طريق المواقف المؤثرة والأحداث المواكبة لصالح أهدافها.

شكل ردع الاستجابة:

إن فكرة محاولة صنع عمل إستراتيجي إنما تعكس الهرم الإستراتيجي الكلاسيكي لشكل ردع الاستجابة. وذلك من خلال بعض الأولويات:

- **أولاً:** التأثير على البيئة من خلال عملنا فيها سياسياً، دبلوماسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، عسكرياً، جغرافياً تجاه مصالحنا.
- **ثانياً:** إذا لم يكن التشكيل ناجحاً، وكذلك ردع السلوكيات التي قد تكون معادية لتلك المصالح.

وهكذا، فإذا ما فشلت عملية الردع، والاستجابة عند الضرورة - في أي مكان على مد النظر - فلابد هنا من فرض عقوبات لينة من أحد الطرفين على الآخر في الحرب.

كما أن تشكيل الإستراتيجيات سيكون موجه نحو قوانا الذاتية وأولوياتنا، وعادة سيكون منطوياً على الدبلوماسية والتحالفات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية والمناورات العسكرية والتبادل الثقافي.

إن من أكثر آليات تشكيل الإستراتيجيات استخداماً هي الدبلوماسية والتحالف وذلك تماشياً مع القول المأثور القائل بأنه في العلاقات الخارجية ليست هناك صداقات دائمة بل فقط مصالح دائمة.

كما أن تاريخ التحالفات كان قد شهد العديد من المتحالفين الغرباء عن بعضهم البعض - وقد يكونون قد خاضوا حروباً ضد بعضهم البعض - ولذلك، فقد كانت بعض تلك التحالفات مثيرة للغرابة بشكل أكثر سوءاً كما حدث مع وزير الخارجية السوفيتي "مولوتوف" ونظيره الألماني "يواخيم فون ريبنتروب" اللذان كانا - قبل أيام قليلة من بداية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في شهر آب من عام 1939 - قد قاما بالتوقيع وقع على ميثاق عدم الاعتداء المتبادل والمعارضة الإيديولوجية، في كل من الاتحاد السوفييتي الشيوعي والفاشية النازية، على الرغم من أن كلاهما كانا على يقين بأن الحرب بينهما لا مفر منها عاجلاً أم آجلاً.

ولكن في منتصف العام 1939كان الدكتاتور السوفييتي "جوزيف ستالين" بحاجة إلى وقت كافٍ لتعزيز قواته العسكرية قبل التورط في أي اشتباك. كما كان الديكتاتور الألماني أيضاً "أدولف هتلر" بحاجة أيضاً لإزالة احتمالية القتال على الجبهة الشرقية (الروسية) بشكل مؤقت لأنه كان يستعد لغزو وشيك على "بولندا" و"فرنسا" وبقية البلدان المنخفضة. وحيث كان - اسمياً - خلال السنوات العشر الأخيرة، يعتزم تطبيق التوقيع على ميثاق عدم الاعتداء والتي فشلت بعد أقل من سنتين عندما اجتاحت القوات الألمانية الاتحاد السوفييتي.

ولكن في الوقت الحاضر، وبالرمز للمجال الانتهازي لقوة السياسيين، فقد ساعدت المعاهدة على تشكيل البيئة المرضية لكل أطراف المعاهدة. وللحقيقة، فإن "ستالين" كان يأمل - بيأس - من أن التسوية ستعطي السوفييت على الأقل مدة سنة لالتقاط الأنفاس، ولكن على الرغم مع ذلك، فإن الدليل الذي لا يُدحض، والذي كان

مصدره يكمن في ذكائه في الشهور الماضية، فإن العدوان النازي كان مؤكداً، ولكن "ستالين" كان مصدوماً عندما حصل ذلك. بيد أنه كان يبدو على الأرجح أن الاتحاد السوفييتي لم يكن سينجو لو كانت جحافل الجيوش الألمانية قد نفَّذوا هجومهم قبل سنتين على ذلك.

توضح الاتفاقية الموقعة بين "مولوتوف" و"ربينتروب" على المستوى الوطني إستراتيجية ذات اتجاهين، وهي أنها تعتبر ممثلة للطبيعة التفاعيلة الكامنة للإستراتيجيات المتنافسة بينما مسرحياً ليست إلا واحدة من أمثلة التشكيل الممكنة.

وهكذا، يمكننا ذكر بعض الأمثلة ذات البنية المعقدة في الآونة الأخيرة حيث كان التشكيل العالمي الجديد قد تم، وذلك بعد بروز قطب الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وبداية خوضها مع خصمها الرسمي الاتحاد السوفيتي حرب الخمسين عاماً (الحرب الباردة).

إن استخدام الولايات المتحدة لمنهجين مختلفين واللذين بحد ذاتهما كانا معارضين لبعضهما البعض، ولكن كان كلاهما يتمتعان بقدر من النجاح، والذي كان فعلاً جديراً بالملاحظة.

كما أن كلا النهجين تم إدراجهما ضمن السياسة العامة للاحتواء، وطرح اقتراح للتعامل مع السلطة السوفيتية الناشئة عنها، والمرتبطة بمقالة مشهورة تم نشرها عام 1947 من قبل مسؤول العلاقات الخارجية للولايات المتحدة السياسي والكاتب المشهور "جورج كينان".

وهكذا، فقد تبين، مرة أخرى، أن الطبيعة المحيرة لكلمة إستراتيجية - وكما وصفها "كينان" - هي إستراتيجية موضوعية، فقد كان التعريف بأهمية القضية هنا لا يتعلق كثيراً بأي استخدام لوجود كلمة "إستراتيجية"، بل علينا أن نفهم بوضوح ما هو هدفنا في البداية، وكيف يجب أن نصل إليه وما إذا كان ذلك ضمن حدود قدراتنا.

كان "كينان" يؤيد اتباع سياسة حازمة - لكن حساسة - تجاه الاتحاد السوفيتي، حيث يجب أن يتم تحديد تصرفات الولايات المتحدة أولاً بما سيفعله السوفييت أم لا.

والخلاصة: إن سياسة الولايات المتحدة يجب أن يبلغ عنها على أنها ستكون في أفضل الحالات بدلاً من أسوأ الحالات التحليلية للسلوك الاقتصادي، والسياسي العسكري المحتمل للاتحاد السوفييتي.

ولكن من باب آخر، فإن التوسعية السوفييتية كما أدركتها الولايات المتحدة ستبقى معارضة بشكلها العام، ولكن هذا التعارض سيظهر أولاً من خلال الديمقراطية والتفاوض، وذلك بدلاً من المواجهة العسكرية.

لقد ناقش "كينان" الشمولية بأنها يجب أن تركز على مفتاح المناطق الجغرافية لليابان وأوروبا الغربية، وذلك أولاً من خلال:

- **أولاً:** حماية الدول الأوروبية بشكل وُدِّي من القسر السوفييتي.
- **ثانياً:** تعزيز اليابان بفترة ما بعد الحرب كدعامة أساسية للديمقراطية التحررية وكحصن ضد الشيوعية في شمال آسيا.

ولكن تأكيد "كينان" على الدبلوماسية والتفاوض - كأدوات أساسية للشمولية - لم يكن دائماً ذو قيمة. ولربما كان ذلك بسبب الجانب الساحق للإضراب الذري الذي أصبح من الميزات الواضحة للحرب الباردة. وتهكماً، فقد كانت رواية "كينان" عن الشمولية مفهومة، وكأنها كانت محاولة لتجنب المنافسة العسكرية الرهيبة المحتملة خشية استعار سباق التسلح بين القوتين الأكبر في العالم.

إن استخدام القوة العسكرية النووية كأداة لتشكيل البيئة الإستراتيجية لم تكن جزءاً من رؤيته والتاريخ سيثبت بأنه كان على حق، حيث نجم عن سباق التسلح اثنين من الصراعات المسلحة الكبرى في الحرب الباردة، والتي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مشاركين فعليين فيهما وبطريقة مباشرة.

فمنذ العام 1950 وحتى العام 1953 كانت كوريا غير مقنعة عسكرياً وصعبة سياسياً بالنسبة للولايات المتحدة. ومن عام 1962 وحتى عام 1975 حيث سببت فيتنام ربما أعظم انفصال في الولايات المتحدة قبل قرن من الحرب الأهلية.

وفي الوقت ذاته، فقد كانت رؤية "كينان" للشمولية محطة نقاش، وكانت المقاومة الإيديولوجية ضمن حلقات أمريكية رسمية تطور طريقة إستراتيجية بديلة، والتي

أقرها مجلس الأمن القومي في الوثيقة رقم 68 والتي أعدت في عام 1950 من قبل "بول نتز" المعاصر "لكينان".

وقد صرحت الوثيقة رقم 68 بأن الترقية العالمية للقيم الديمقراطية والأنظمة القانونية كانت من أولى اهتمامات الولايات المتحدة!! ولكن خلافاً "لكينان"، فقد كان "نتز" يعتقد بأن الولايات المتحدة يجب أن تسعى لتحقيق هذه الغاية بشكل أساسي من خلال استخدام القوة العسكرية، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق اتباع سياسة "الإكراه" باعتبارها بديلاً مقبولاً.

كما وقدمت الوثيقة رقم (68) القضية الأهم للشمولية العسكرية على أنها الطريقة والخطة الإستراتيجية الوحيدة لمنع انتشار الشيوعية. ومن بين الأمور الأخرى، فقد قدمت التبرير الفكري للحرب على فيتنام كواجهة، ولكن على الشيوعية ضمناً.

و مما لا شك فيه، أن للولايات المتحدة أهدافاً في جنوب شرق آسيا عموماً وفي فيتنام على وجه التحديد. ولكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو ما إذا كانت هناك طرق ووسائل مختلفة تكون قد استخدمت. وقد تناقش عدد من المعلقين البارزين كالشخصية السياسية البارزة لرجل السياسة الإستراتيجية السنغافوري "لي كوان يو" ووزير الخارجية الأميركية السابق "دين راسك" على أن تدخل الغرب في فيتنام كان تدخلاً ناجحاً، وأنه - على الرغم من وجود الشيوعية التي بدأت في "سايغون" عام 1975 فإن سنوات التدخل قد أعطت دول جنوب شرق آسيا الأخرى الوقت الكافي لكي تعزز قدراتها بشكل كاف من أجل أن تتجنب المصير نفسه.

ولكن ربما كان الأمر كذلك، إلا أن الحجة التي تفترض أن كلاً من دول أخرى مثل كمبوديا، لاوس، تايلاند، ماليزيا، وسنغافورة، كانت ستسقط حتماً حتى من دون رصد عشر سنوات إضافية، ولكن ذلك لم يكن مؤكداً، ولذلك فقد تم تجاهل أهمية كمبوديا.

وهنا، يمكن القول بأن الحرب الغربية على فيتنام قد فسحت المجال لنظام "بول بوت" في كمبوديا لتنفيذ سياسة المذابح والإبادة الجماعية عام 1975.

وعلاوة على ذلك، فإن التدخل الأميركي كان بمثابة مصيبة جلل بالنسبة لفيتنام

من حيث الخسائر البشرية، والتفكك الاجتماعي، والاضطراب الاقتصادي.
أما في الأمور الثقافية، والذي كان السبب في تجاهل الحكومة المُحزن لتاريخ الفيتناميين، والذي تم ذكره في الفصل الثالث، فمن الممكن أن زعيم شمال فيتنام "هو شي منه" وكبار زملائه كانوا شيوعيين، ولكنهم كانوا أولاً - وقبل كل شيء - ممن تم تقبّلهم لهذا النوع من التشكيل الدبلوماسي والاقتصادي المفضل لدى "كينان".

لقد وضح الاختيار الأميركي للخطة العسكرية المخاطر الكامنة في الإغراءات للسماح للوسائل بتحديد مسار المعركة. وخاصة عندما تكون هذه الوسائل تبدو وكأنها تعرض جواباً سهلاً.

وفي هذه الحالة، فقد كانت الولايات المتحدة قد اتجهت بسرعة إلى القوات المسلحة، وذلك:

- **أولاً:** لأنها بدت وكأنها تفوقت بشكل ساحق، وذلك يستدعي حلاً سريعاً.
- **ثانياً:** لأن خيار شن الحرب قد بسّط ما كان سيكون مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد لقرار سياسي.

لكن هذه لم تكن طريقة لإدارة عملية اتخاذ القرارات، والتي يبدو قرار اتخاذها بديهياً، لكنه يدل على النهج الذي كثيراً ما كان ينطبق.

إستراتيجياً، كانت الشمولية المطبقة بواسطة "الإكراه" في جنوب شرق آسيا تقف على النقيض من الشمولية المطبقة بواسطة "التفاوض" في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. حيث ترجم السياسي والمحلل الإستراتيجي الحالم "مارشال بلان" سياسة "كينان" بشكل عملي.

كان الوزير الأميركي "جورج مارشال" قد طرح في عام 1947 خطته التي اعتقد بأنها ستُعيق الاقتراحات السوفيتية المنافسة، وقد كانت تلك الخطة قد طالبت بعشرين بليون دولار أميركي كمساعدة لإعادة بناء الأنظمة الاجتماعية والاقتصاد الأوروبي المحطم.

تكمن ميزة هذه الخطة البارزة في طلبها للدول المشاركة بأن تكون ضمن وحدة

اقتصادية متكاملة، وأن تلك التسوية ستلزمهم بالكشف عن الاهتمامات المشتركة. ولذلك، فقد كانت تلك المبادرة ناجحة باعتبارها تعد مبادرة ضرورية لتشكيل المجتمع الاقتصادي الأوروبي في عام 1958، والاتحاد الأوروبي في عام 1993، والاتحاد المتزايد لأوروبا بشكل عام.

كان تضمين غرب ألمانيا يعتبر جزءاً آخر من مبادرته المثيرة تلك. ذلك التضمين المشابه لما فعلت إعادة توحيد طبقات المجتمع في أوروبا الغربية في حوالي نصف الشعب ذي السلطة. ومهما حدث، فقد كانت عملية الاقتصاد المذهلة لألمانيا الغربية في العقود التي أعقبت الحرب قد ألقت الضوء على التفوق الاقتصادي والسياسي الغربي لهذا النظام بالمقارنة مع الأنظمة في الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية، والذي ساهمت في انهيار لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في عام 1991.

كما وطُبّقت سياسة "كينان" أيضاً في شمال آسيا، مدفوعة من إلحاح السياسة الشاملة، وحيث حققت القوى الغربية حدثاً ملحوظاً في التشكيل الإستراتيجي. وكانت اليابان أهم جزء من هذا التشكيل.

إن التقديم الرسمي في الاحتفال الذي أقيم على حاملة الطائرات الإستراتيجية "يو إس إس ميسوري" في ميناء "باي / طوكيو" في الثاني من شهر أيلول/ سبتمبر عام 1945. وقد كانت التصاريح والوثائق التي أصدرتها الحلفاء واضحة وصارمة، وكما كان من المتوقع، كانت انتصاراً غير مشروط على عدو وحشي وقاس. وقد تم إخبار المقاتلين اليابانيين على أنهم لم يكونوا خصماً جديراً بالاحترام، ولكن الذي من شأنه أن نذكره عنهم هو خيانتهم وفظائعهم والمشاعر التي كانت تشترك فيها الغالبية العظمى من جنود الحلفاء الذين قاتلوا ضدهم. ومع أن للمشاعر حصة قليلة في عالم الواقعية، وقبل الاحتفال على متن حاملة الطائرات العملاقة "ميسوري" فقد قرر الساسة الأمريكيين والبريطانيين أن اليابان القوية ستكون حصناً أساسياً ضد الاتحاد السوفيتي، وأيضاً ضد الصين، ذلك لأنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن شيوعيّي القائد الثوري الصيني "ماوتسي تونغ" على الأرجح سيزدادون قوة في الحرب الأهلية ضد التيار القومي لفصائل "شيانغ كاي شيك".

ولذلك، فقد اتفق رئيس مجلس الوزراء البريطاني "تشرشل" والرئيس الأمريكي "ترومان" والمارشال السوفييتي "ستالين" على ما أقره مؤتمر "بوتسدام" في شهر تموز/ يوليو عام 1945 في حين أن القوات العسكرية اليابانية كانت مجردة من السلاح بشكل كامل، وبذلك، لم يتم تدمير اليابان كأمة أو كعرق. ولكن صدرت عدالة صارمة على كل مجرمي الحرب. وقد وجه تصريح "بوتسدام" المسؤولية المباشرة للحكومة اليابانية لإزالة جميع العقبات التي تحول بين إحياء وتعزيز النزعات الديمقراطية بين الشعب الياباني، وهو الهدف الذي ينبغي السعي وراءه تحت إشراف حلفاء قوات الاحتلال. وقد عيّن الجنرال "دوغلاس ماك آرثر" القائد الأعلى لقوات الحلفاء في اليابان.

وفي الواقع، ولكونه كان قد تم تعيينه كقنصل الدولة خلال فترة الإصلاح المبكرة، فقد كان الأمر بحد ذاته يعتبر مهمة يجب أداؤها بذكاء ومهارة مميزين.

إن تكرار الأحداث التي تقع على الجانب الآخر من العالم، كالمعجزة الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها اليابان، لم تكن أقل تميزاً من تلك التي حدثت في ألمانيا. وقد ظهر في المواقع الجغرافية الغربية والشرقية للقوى الشيوعية دولتين معاصرتين، ديمقراطيتين، وفعالتين اقتصادياً، بل وكان لهما تأثير عميق على العلاقات الدولية.

كان تشكيل إستراتيجيات سوفيتية خلال الحرب الباردة يعتبر من الأمور المعقدة شكلياً، ولكنها من الناحية العملية أيضاً، فقد أثبتت على أنها غير مكتملة وحتى في شكلها المزدوج، فقد كانت تعكس الشمولية، وإن كان على الأقل بثبات مؤكد، ولكن تصميم الولايات المتحدة كان نشيطاً دائماً في معارضة النفوذ السوفيتي والشيوعي في كل منعطف. وذلك بالاستناد على الاقتصاد الهائل للولايات المتحدة الأمريكية، والتي ستطبق السياسة بشكل مفرط عسكرياً ودبلوماسياً كما كانت عليه.

ولكن في المقابل، كان الرد السوفييتي على النقيض، مكبوحاً بالضغوط المفروضة وفقاً للنظرية "الماركسية اللينينية" التي وجهت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية نحو التنمية، في حين تتضمن الرأسمالية ذاتها بذور دمارها.

ولذلك، فمن الناحية النظرية، كان يجب على جميع القادة السوفييت أن يتحينوا الفرصة المناسبة حتى يدمروا المعارضين الإيديولوجيين في الغرب ذاتياً. ولكن ذلك كان أمراً نادراً بطبيعة الحال، فقد كان هناك مزيداً من الانفصام بين النظرية والممارسة للتجربة السوفيتية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1917 و1991 وعلى وجه الخصوص، المحاولة التي قام بها "لينين" و"ستالين" وخلفائهم من أجل بناء الاشتراكية في بلد واحد في الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي كان مخالفاً تماماً مع تحليل "ماركس" العلمي للطابع العلمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والصراع الطبقي.

و بسبب ذلك الانفصام - والذي أنكره قادة الاتحاد السوفييتي أو برروه - كان "ستالين" دائماً مشغولاً بالتمادي في محاولته لبناء اقتصاد اجتماعي في مواجهة تذكيرات مستمرة بأنه يمكن القيام بذلك من خلال التطبيق المنهجي للقوة الغاشمة ضد مواطنيه، وبالتالي، فإن القوة المستهلكة "لستالين" قد أدت إلى سقوط المزيد والمزيد من الضحايا، ومن أولئك الخصوم الإيديولوجيين المزعومين. وقد ساعدت العوامل الخارجية أيضاً على تفاقم المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان من المطلوب من الاتحاد السوفيتي الحفاظ على السيطرة بالقوة، ليس فقط على مواطنيه، ولكن أيضاً على تلك المظاهر الرافضة التي تدور في فلك سيطرته في دول شرق أوروبا. وهكذا، تزايدت التعقيدات القادمة من الصين، حيث أن انضمام "ماو تسي تونغ" كان مصدراً منافساً للسبق الشيوعي.

و لكن، على نحو طارئ، بقيت محاولة السوفييت لبناء الاشتراكية في دولة واحدة مثالاً مذهلاً للوهم الإستراتيجي. كما عرضت هذه الملاحظة الرائعة بعد فوات الأوان أو كعزل غير مبرر للتجربة السوفيتية. الشيء الأخير الذي يمكن قوله عن "ستالين" وزملائه هو أنهم كانوا يعانون من الغباء الإستراتيجي، ولكن على النقيض من ذلك، فإن الكثيرين وليس "ستالين" بحد ذاته فقط، فقد كانوا أذكياء فعلاً. ولربما كان أسوأ وأفضل شيء يمكن أن يقال عنهم هو أنهم كانوا مثاليين، وقد جاؤوا ليسمحوا بأقصى حماس تبشيري، ثم الاستكبار حتى يحجبوا حكمهم الإستراتيجي وأخلاقهم بشكل تام.

و على الرغم من ذلك، فقد كان من الواضح وكأن أغلبية خلوة "الكرملين" بقيت تؤمن بالرسالة التاريخية وبالانتصار المحتوم للشيوعية. ولذلك فقد استمروا بالسير على ذات النهج، مع تمسّكهم بثبات، بالرؤية المستقبلية وكما حددها "ماركس" و"لينين". وكأنه خطأ عظيم، ولا يغتفر لتأييد إرهاب الدولة كوسيلة لتحقيق الغاية المثالية.

خارج حدود الاتحاد السوفيتي، كانت الصياغة السياسية لكل من "ستالين" وخلفائه من بعده تميل إلى أن تكون انتهازية بقدر ما كانت عليه من إستراتيجية واعية، وذلك كما حدث من خلال تشجيع "ستالين" للقائد الثوري الصيني "ماوتسي تونغ" ودكتاتور شمال كوريا "كيم إيل سونغ" لغزو كوريا الجنوبية في شهر حزيران/ يونيو من عام 1950 مما عجل باضطرام نيران الحرب الكورية، ولكن، كان يبدو حينذاك، وكأن الدافع كان أكثر قليلاً من حقيقة أن الفرصة للقيام بتلك الحرب قد نشأت.

فعلى الرغم من أنه يمكن أيضاً أن ينظر إليها على أنها عبارة عن عمل شخص هرم يحاول زعزعة المنافسين المحتملين داخل منظومة "الكرملين".

وهكذا، فمن الممكن أن تكون المصلحة الذاتية في السخرية - على نطاق هائل - أن تكون ليست إستراتيجية، كما أنها ليست سمة غير مألوفة لصانع القرار الإستراتيجي.

إن الجهود السوفيتية لتطوير منهج يهدف إلى تقوية التماسك بين الصفوف الشيوعية قد لاقت نفس القدر من عدم الرضا على الصعيد الدولي، وكذلك مع الشيوعية الدولية، والتي وضعت بهدوء في عام 1943. وكذلك تأثيرها غير الواضح بحسب المكتب الإعلامي الشيوعي لعام 1956.

إن الظروف الكامنة وراء انهيار نظام "الكومنترن" كانت واقعية وموجزة، ذلك لأنه لم يكن لدى "ستالين" الكثير من الاهتمام في المنظمة. والتي كانت تُعد في عام 1943 على أي حال، قد صمدت مهما كان الهدف التي تسعى لتحقيقه. لكنه كان قادراً على تصوير تصفيتها إلى حلفاء الحرب الغربيين كإشارة منه على حسن النية.

بعد انتهاء الحرب، كان الاهتمام الرئيسي "لستالين" هو الحفاظ على إحكام قبضته على مناطق النفوذ في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي. وكان ذلك على شكل احتلال حديث، للدول التابعة الشيوعية الحديثة، لكنه - ومع ذلك - وكما ذكرنا سابقاً، فإذا كان هناكس فرصة لجعل الحياة صعبة للولايات المتحدة، فإنه يكون سعيداً في اغتنام تلك الفرصة.

وهكذا، فإن مفهوم "منطقة النفوذ" كتقنية تشكيل للإستراتيجية تستحق مزيداً من التعليق.

مناطق النفوذ:

تعتبر سياسة تطبيق مناطق النفوذ، والتي هي قديمة بقدم الإستراتيجية ذاتها، قد تأسست بشكل عام عن طريق ولايات قوية لتعزيز وجودها القوي. وكل أمة قد اكتسبت من النفوذ أكثر من أمة أخرى، ولذلك، فمن الطبيعي بحكم - نفوذ القوي على الضعيف - أنها ستمدد من أهليتها لتشكل وتسيطر على الأحداث. وتعتبر هذه النتيجة عادة الأكثر ارتباطاً بالسيطرة العسكرية، وذلك كما حدث في عهد الإمبراطورية الرومانية (من خلال منافسة روما التي لا ترحم مع قرطاج على مناطق النفوذ، على سبيل المثال، والتي نوقشت بنصوص مختلفة في الفصل الثالث).

وكذلك الإمبراطورية الإسبانية، والإمبراطورية الإنكليزية، وسيطرة الاتحاد السوفييتي على دول شرق أوروبا التابعة و"الباكس أميريكانا"... إلخ.

في هذه الأمثلة وما شابهها، يكون انتشار القوات العسكرية إلى مواقع ومناطق ترغب القوة المركزية السيطرة عليها، هو الذراع الرئيسية المستخدمة لبسط النفوذ، كما أن ذلك يمثل الطريقة التي ستحقق من خلالها سيطرتها المرغوبة. ولذلك، فإن درجة النفوذ المنشودة التي تحققت يمكنها أن تتفرع، مع القول: بأن الحجم التام للوجود العسكري للاتحاد السوفييتي في الدول التابعة خلال الحرب الباردة، كان دلالة على أن قرار الاتحاد السوفييتي لبسط رغبته بالقوة بشكل نهائي، كما أن الوجود الأصغر للقوات المسلحة للولايات المتحدة في أوروبا الغربية قد كان يدلّ أكثر على هدف الرسالة.

ولكن، من الممكن أن يتم تأسيس مناطق النفوذ دون انتشار للقوة العسكرية في منطقة النفوذ. وذلك بالارتكاز على الظروف، وعلى تصريح حسن النية المدعوم بإزالة العوائق التي قد تكون أسست عن بعد، وبسهولة معقولة أو بالقدرة على الإكراه الذي قد يكون كافيا لتحقيق الهدف المقصود.

وفي هذا السياق، فقد كان مبدأ "مونرو" يعتبر واحداً من الأمثلة المعروفة في هذا المنحى. ففي عام 1923 صرح الرئيس الأميركي "جيمس مونرو" على أنه من الآن فصاعداً، فإن العالم الجديد قد ولد، وكان يعني بذلك "الأميركيتين"، والعالم القديم لا يزال في أوروبا، والتي ستصبح مناطق منفصلة للنفوذ الإستراتيجي، وهذا على وجه الخصوص، استعمار أميركا اللاتينية الذي كان قد توقف مباشرة.

كما تابع "مونرو" حديثة من أن أي تدخل مستقبلي أوروبي في شؤون أي من الأمريكيتين، سوف يعتبر اعتداءً على الولايات المتحدة.

وهكذا، فقد جاء تصريح "مونرو" كنتيجة طبيعية من أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الأوروبية.

ومن الناحية السياسية والإستراتيجية، فقد تم التوقيع على مبدأ "مونرو" من قبل القوة البحرية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وعلى الأخص أن حكومة الأخيرة كانت قد دعمت هذه السياسة. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تقرير ما إذا كانت منطقة نفوذ محددة هي شيء جيد أو شيء سيء، فهذا يعتبر في نظر الموقعين على ذلك المبدأ طبعاً شيئاً شخصياً تماماً.

وهكذا، فإنه لا يجب أن يكون مدعاة للدهشة، أو للعجب، في أنه وبعد مضي حوالي ثمانين سنة وتعاقب واحد وعشرين رئيساً على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، أن الرئيس "تيودور روزفلت" العدواني والمغامر، قد اختار في أن يفسر مبدأ "مونرو" على أنه رخصة للولايات المتحدة لكي تواصل أسلوبها الخاص في نشر الإمبريالية الجديدة، وذلك بتوسيع نفوذها رسمياً ليطال الفلبين وأميركا اللاتينية. وهنا، فإن أي بحث سريع في السجلات سيكشف أي رقم لمبادئ مناطق النفوذ لكل من الزعماء كالرئيس الأمريكي "ترومان"، والزعيم السوفييتي "بريجنيف"،

والرئيسين الأمريكيين "نيكسون وكارتر"، والتي كانت - بشكل عام - قد حددت بوقت وخدمت هدفهم في الزمن المناسب الذي كانوا قد أعلنوا نفوذهم عليها.
بينما كانت القوات العسكرية هي الأدوات الأساسية لتأسيس مناطق النفوذ، فإن الوسائل الأخرى للقوة غالباً ما كانت أكثر تأثيراً حتى، ولو أنها كانت أبطأ في إحداث التغيير. ويكمن ذلك في أن اتباع سياسة الإقناع بواسطة الحوافز المادية أو العقبات، مثلاً، هو وسيلة محببة في الدبلوماسية.
ولذلك، فإن جاذبية المنهج تكون واضحة، وأن أي تقنية يتضمنها ذلك المنهج، يجب أن تكون مألوفة وتعطي قواعد يمكن تطبيقها على أي نوع من أنواع التفاعل الاجتماعي. كما أنها يجب أن تكون مألوفة ابتداء من مناخ العمل، وصولاً إلى نوادي الرياضة وإلى المناسبات العائلية.
لقد تم اختيار دراستين في هذا المجال لشرح هذه النقطة:

- الدراسة الأولى: تضمنت إيران وأوروبا والولايات المتحدة، والجديرة بالملاحظة لتشابك سياساتها الفاعلة ولنتائجها الغير متوقعة.
- الدراسة الثانية: تضمنت الصين واليابان، حيث تقدم العكس من خلال مزجها للمشاعر والحضارة والتاريخ والواقعية.

في أوائل عام 2004 أعادت الولايات المتحدة زعمها - طويل الأمد - بأن إيران كانت الداعم الرئيسي للإرهاب الدولي، وكان ذلك - على الدوام - تزامناً مع إظهار الأمم المتحدة مرة تلو أخرى قلقها بأن إيران تخفي مطامحها لحيازة أسلحة نووية، والتي من شانها أن تضعها في خرق المنظمة العالمية للبروتوكولات. ولذلك، فقد اتهمت حكومة إيران بأنها واحدة من أخطر الدول في العالم.
وفي محاولة لملاطفة حكام الدولة بعيداً عن تمويل الإرهاب، وتطوير الأسلحة النووية، فقد اقترحت مجموعة من الدول الأوروبية توقيع برنامج لتوظيف مال خارجي بنيّة دعم اقتصاد إيران، بالإضافة إلى جعل مهارات قواها العاملة عصرية.
في ذلك الوقت، ومع أن مكاسب إيران المادية من تصدير منتجات النفط كانت ضخمة جداً لدرجة أن قادتها كانوا قادرين على انتقاء واختيار العروض التي تناسبهم

من بين الكثير منها، وبالفعل فمن المحتمل في أنهم كانوا أكثر قدرة على بذل ضغط دولي مادي في كثير من دول العالم الأولى.

في هذه الظروف، كانت محاولة أوروبا بالتشكيل تصرف إيران من خلال الحوافز في تطوير المعونة وتحويل الملكية المادية والذي لا يؤمّن أي جاذبية،كما ويجب أن لا يكون مفاجئاً في أن هذه المبادرة قد تم رفضها من قبل الإيرانيين رفضاً قاطعاً.

يكمن خطر المضي في هذا النوع في اتجاهين ديناميكيين وهما أن محرك القضية الذي يسعى إلى تغيير السلوك المنافس قد يتحول بسرعة إلى عنصر أقوى من السلطة الوطنية، ودون تحديد أي من هذه العناصر الأنسب للظروف.

فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يُشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي، وغني عن القول، يمكن أن تكون متسرعة جداً في اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بالقوة العسكرية، وذلك ببساطة لأنها تستطيع ذلك، وليس بالضرورة لأنه ينبغي عليها فعله.

وفي الواقع، وكما لو كانوا في رتل، فقد بدأ الزعماء السياسيون في الولايات المتحدة إصدار تهديدات عسكرية مبطّنة ضد الحكومة الإيرانية، مما يؤدي إلى نتيجة غير مقصودة: وهي أن الضغوط اللا مبررة من الولايات المتحدة - كما عرفتها طهران باسم "الشيطان الأكبر" - فقد سارعت الجهود الإيرانية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

ومن ناحية أخرى، فلم يكن الاستغلال الصيني لتاريخها المؤلم مع اليابان أقل عدائية، حيث تم استخدام الأساليب التي وصفت في بعض التقارير بأنها عنيفة، فظة ورجعية، ولكن في شهر نيسان/ أبريل من عام 2004 فقد سمحت قادة الصين للمظاهرات المناهضة لليابان في عدد من المدن، زعماً منهم بأن ذلك إنما كان للتعبير عن الغضب من اليابان لاستمرارها في رفض الاعتراف بالفظائع في زمن الحرب مثلما حدث أثناء اغتصاب العاصمة "بكين ".

وعلى الرغم من أن الاتهام كان مشروعاً، إلاّ أنه في بعض الأحيان كانت تمثل الطابع العنيف للاحتجاجات الذي لم يكن كذلك. ولكن على أية حال، كانت

هناك وقائع أكثر فظاعة بكثير مما أقرت به "بكين".

كان زعماء الصين يستخدمون التاريخ كوسيلة مريحة للهجوم على العديد من السياسات اليابانية المهمة بشكل غير مباشر. وقد تمثلت الأهداف الصينية في تقويض جهود اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتخويفهم أكثر من حقول النفط البحرية المتنازع عليها، وتذكيرهم بعدم التدخل في الخلاف بين الصين وتايوان.

ومن خلال تذكرنا للأحداث الماضية بالطريقة الفعالة والمحددة التي كانت قد لقنت فيتنام درساً قاسياً في عام 1979، كانت الصين تضع منافستها الرئيسية في شمال آسيا في مكانها، أي أنها كانت تحاول تشكيل البيئة الإستراتيجية.

وهكذا، فقد اندرج التشكيل الاقتصادي والدبلوماسي في فئة القوة الناعمة، على العكس من السلطة العسكرية التي اندرجت في فئة القوة الصلبة. حيث لعبت الثقافة أيضاً دوراً بارزاً هنا، وهو الذي كان على المدى الطويل قد أثبت على أنه أقوى من كل آليات التشكيل.

فما يسمى الثقافية الإمبريالية الأميركية لربما كان الأكثر شهرة، وذلك في شكل الأفلام، الموسيقا الشعبية، الأزياء، الخطاب، الرقص، الغذاء، وما شابه ذلك.

ومن هنا، ففي دراسة السياسي والخبير الإستراتيجي "جوزيف ناي" للقوة الناعمة (كوسيلة لتحقيق النجاح في عالم السياسة) على سبيل المثال، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية - وإلى حد بعيد - تعتبر أكبر مصدر في العالم للأفلام والبرامج التلفزيونية، ولديها أكبر عدد من الطلاب الجامعيين الأجانب الذين يتعرضون إلى القيم الأميركية، ونشر المزيد من الكتب، والمزيد من مبيعات الموسيقا، ويستضيف المواقع على الإنترنت أكثر من أي بلد آخر.

وبالمثل، فإن الاتحاد السوفيتي قد أنفق المليارات من أجل نشر الثقافة العالية مثل الباليه والموسيقا والأدب، وتعزيز النجاح الرياضي، وحركات السلام وفي رعاية مجموعات الشباب ؛ وكذلك ما قامت به فرنسا وإسبانيا في استثمار النشر الدولي في الدول الناطقة بالفرنسية، ونشر القيم الثقافية "الأيبيرية"، وما إلى ذلك.

وهكذا، فإنه، وإشارة إلى أن أي نظام يحاول بشكل متواصل مهمة تشكيل البيئة الإستراتيجية حصراً عن طريق تعزيز ثقافته، فإن تلك المهمة لن تكون سهلة، ولكنها قد تكون مساندة لمئات الملايين من الناس الذين - لحسن الحظ - كانوا قد تبنّوا العادات الأجنبية، إلا أن إنكار تأثير الثقافة الطويل الأمد كأداة إستراتيجية سيكون في تجاهل ما هو واضح.

ميزان القوى:

يشبه مفهوم توازن القوى، إلى حد ما، مفهوم مناطق النفوذ، ذلك لأنه يعتبر واحداً من المفاهيم الأساسية من النظرية والممارسة في العلاقات الدولية وموازين القوى، وأنه يعني بالضبط ما يقول. ولذلك، تسعى الدول المتنافسة والتحالفات إلى المحافظة على التوازن بشكل يرضي الجميع عبر مجموعة من الوسائل والطرق، وذلك تعزيزاً للأهداف الإستراتيجية.

كما أن استخدام القوة العسكرية يعتبر من أكثر الوسائل سهولة، ولكن القوى الأخرى مثل القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي الناجمة، على سبيل المثال، عن السيطرة على الموارد الحيوية، يمكن أن يكون مهماً.

وهنا، فإنه ينبغي على أي من المتنافسين في حال رأى خللاً متزايداً وغير مقبول، يجب عليه أن يلجأ إلى إما تعزيز التحالفات أو عن طريق إعادة التسلح. ولذلك، فإن المنافسة على ميزان القوى قد تأجج بين الحلف الثلاثي، والوفاق الثلاثي قبل الحرب العالمية الأولى، والمحور والحلفاء قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة. وفي القرن الحادي والعشرين، فإنه من المحتمل أن تنضم كلا من الصين، الهند، البرازيل، وربما اليابان والاتحاد الأوروبي إلى هذه المعادلة كممثلين رئيسيين على الصعيد العالمي.

لقد كان التخوف من وجود خلل الواضح في التوازن في القوة العسكرية - على الدوام - يعتبر واحداً من العوامل الدافعة لرئيس الوزراء السوفيتي "نيكيتا خروشوف" للموافقة على قرار نشر الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية في كوبا في عام 1962، وهو الإجرّاء الذي أخذ العالم حينذاك إلى حافة حرب نووية.

كان "خروشوف" على علم بأن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة عددية مادية في تجهيز صواريخ باليستية عابرة للقارات ومزودة برؤوس نووية، وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت قد جهزت بطاريات صواريخ قصيرة المدى في أوروبا، إلى درجة أن قربها من الاتحاد السوفيتي إلى حد كبير سيؤدي إلى تقليل ضمانة زمن الطيران من أي هجوم، وهذا بدوره يعرض القدرة السوفيتية على الضربة الثانية لخطر أكبر.

وقد تلت أزمة الصواريخ الكوبية في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام 1962 دراسة صنع القرار الإستراتيجي في حد ذاته ؛ وقد اعتبر على أنه نقطة هامة لهذه العملية، ويكفي أن تسجل في نهاية المطاف أن "خروشوف" قرر سحب الصواريخ، وهنا، نلاحظ أن اعتبارات توازن القوى هي التي دفعته لاتخاذ القرار الأساسي في نشر الصواريخ.

ومع استمرار الحرب الباردة، فقد تداخلت الأدوات التي تشكل مناطق النفوذ وموازين القوى بشكل كبير خلال تلك المواجهات، في الخمسينيات والستينيات، عندما كان كلٌّ من الزعماء يجدّون البحث من أجل بناء تحالفات محددة الجغرافيا ضد بعضهم البعض لتعزيز قوتهم عن طريق توسيع نطاق نفوذهم.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تألفت هذه الحواجز في نهاية المطاف من التحالفات الأمنية الثلاثة لمنظمة حلف شمال الأطلسي "سينتو CENTO" و"سياتو SEATO"، والتي حدّت الاتحاد السوفيتي جغرافيا من أوروبا الغربية، من خلال وسط آسيا إلى الشرق الأقصى، بينما حقق السوفييت خطوة مماثلة، وإن كانت أقل تأثيراً شمولياً مع الدول التابعة لأوروبا الشرقية وحلف "وارسو".

وكما توضح في المناقشة السابقة، فإن التشكيل في المستوى الإستراتيجي الضخم خلال الحرب الباردة كان يمثل في المقام الأول منافسة تفاعلية بين القوتين العظميين في العالم. ولكن في ذروة تلك المنافسة، فقد كان عدد من الدول تعتقد بأنها كانت محرومة كزعماء إستراتيجيين ولذلك، فقد كانت تحاول فرض نفسها ضمن حسابات التفاضل والتكامل.

وعلى ضوء خلفية ذلك، فقد عقد مؤتمر مدينة "باندونغ" في أندونيسيا، وكانت تلك هي المناسبة في اللقاء التاريخي الذي حدث في عام 1955، والذي ضم تسعة وعشرين دولة إفريقية وآسيوية من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية، ومكافحة الاستعمار.

وكانت حصيلة الاجتماع هي تزويد الفكرة التعليمية في التشكيل الإستراتيجي.

كانت من بين أكثر الشخصيات نفوذاً في مؤتمر "باندونغ" هي شخصية رئيس وزراء الهند "جواهر لال نهرو" والذي كان مدعوماً بشكل خاص من جانب الرئيس الأندونيسي "سوكارنو"، والرئيس اليوغوسلافي المستقل (من الهيمنة السوفيتية) "جوزيف بروس تيتو"، كما أنه كان مدعوماً أيضاً - لفترة من الزمن - من كبار المسؤولين الصينيين.

ولذلك، فقد لعب "نهرو" دوراً رئيسياً في ترجمة تجربة مؤتمر "باندونغ" التي كانت منخفضة نسبياً إلى حركة عدم الانحياز، تلك الحركة الرفيعة المستوى.

وفي نهاية المطاف، التوصل إلى عضوية أكثر من مئة دولة، حيث اجتمعت حركة عدم الانحياز رسمياً لأول مرة في مدينة بلغراد في عام 1961.

كان المبدأ المحدد لحركة عدم الانحياز هو في رفض المواجهة بين الشرق والغرب، ورفض الاستعمار. وبعبارة أخرى، فإن الهدف المشترك والمعقول تماماً كان في إقامة مناطق نفوذ جماعية. لكن مدى نجاح الحركة في مراقبة مبادئها كانت قابلة للنقاش والبحث.

وما يمكن قوله بكل تأكيد، هو أن السياسة الواقعية قد تدخلت. فحتى في مؤتمر "باندونغ" فقد كان هناك العديد من الدول الأعضاء في ذلك الحين على صلة وثيقة مع واحدة من القوى العظمى، وبالتالي فإن تعريض بلدان عدم الانحياز للخطر كان أمراً يبدو بعيداً؛ في حين أن البعض الآخر مثل الصين والهند، قد بدأتا بتشكيل قوتها العظمى ذاتياً، وهو الطموح الذي يبدو على خلاف مع حركة روح الإستراتيجيات.

في أواخر عام 1962 كانت دولتين من دول عدم الانحياز قد بدأتا الحرب - الباردة -

مع بعضهما البعض، وذلك بعد مرور سنة على اجتماع "بلغراد" فكانت تجربة الصين النووية الأولى التي أجريت عام 1964، وتجربة الهند في عام 1974.

وبحلول ذلك الوقت، كانت الدول تسعى إلى فرض نفوذها الإقليمي بصراحة، إن لم يكن عن طريق الهيمنة، وبحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، سواء كانت تستغل الاقتصاديات السريعة النمو لتمويل التحديث بالفعل بشكل مؤثر للقوات العسكرية.

وهكذا، فقد كانت الصين قد أنشأت منطقة نفوذ لها في شمال آسيا، وكذلك فعلت الهند في جنوب آسيا. ولذلك، زالت عناصر الرصد عن كثب للتطورات العسكرية الأخرى لضمان عدم توازن غير مقبول مع السلطة، واندلعت اشتباكات متقطعة على حدودهما المشتركة والتي كانت بمثابة التذكير المستمر لتصارع الدول على مناطقها، وعلى مناطق النفوذ.

وقبل أن نختتم هذا الباب، فإن التعليق النهائي على التفاعل والطابع الديناميكي لتشكيل الأنشطة، يعتبر أمراً ضرورياً. وهنا، فإن سياسة الاحتواء "لجورج كينان" كانت تقدم توضيحاً إعلامياً لذلك.

لقد أصبح يُنظر - منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 - للاحتواء بوصفها نجاحاً كبيراً، وبالطبع، فبعد فوات الأوان، تبين أنها كانت كذلك. لأن هذه السياسة قد نجحت في إحداث التوازن الدقيق ضمن إطار عملية بالغة التعقيد من خلال مجموعة من المطالب المتناقضة أحياناً، بما في ذلك عند الاقتضاء، والاشتباك بالغ الدقة، الردع المتبادل، والعدوان المدروس.

ولخمسين عاماً تلت، فقد وفَّر الاحتواء إطاراً مقبولاً بحيث يمكن لآلاف الجنود الأمريكيين والسياسيين، والدبلوماسيين، والجنرالات، والاقتصاديين ورجال الأعمال، وما شابه ذلك،العمل داخل منظومة الاحتواء تلك من خلال اتجاه غرض محدد.

ولكن من الضروري، مع ذلك، أن نقدر أنه، وبينما أن هدف الاحتواء لا يزال واضحاً فكرياً، فالأساس الذي يناور عليه زعماء القضية كان أساساً غير ثابت.

لم يجلس قادة الاتحاد السوفيتي ببساطة، بل سمحوا لأنفسهم بأن يكونوا مكبوحين. بل على العكس من ذلك، فقد كانوا يعتبرون خصماً ديناميكياً ومتكيفاً، وكانوا يستجيبون بشكل جيد ومتواصل، ويغيروا آراءَهم، ويتخذون قرارات مناسبة، بل ويأخذون المبادرة. في كثير من الأحيان، في حين لا يعرف قادة الاتحاد، ولا الخصوم الأمريكان كيف من شأنه أن يفسر ما يفعلونه، وبخاصة عندما تفاقمت أزمة ضعف الاتصالات بين واشنطن وموسكو في فترات التوتر الشديد مثل حصار "برلين" في عام 1948 وفي بداية الحرب الكورية في عام 1950، وإطلاق السوفييت للقمر الاصطناعي الفضائي الأول في عام 1957، وإسقاط طائرة التجسس الأميركية "يو 2 "فوق الاتحاد السوفيتي في عام 1960، وأزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962.

هناك العديد من المناسبات التي يصبح فيها تصرف واضعي السياسة الأميركية دون أي اعتبار لإستراتيجية الاحتواء، بدلاً من أن تستجيب لضرورات اللحظة.

ولكن، لا شيء من هذا كان يبدو ملحوظاً، وخاصة داخل سياسة القوة في عالم الانتهازية، وأكثر من ذلك في إطار القوة السياسية العظمى في العالم.

أما النقطة هنا فهي أنه في أي واحدة من بؤر التوتر على مدى نصف قرن تقريباً، كانت الشمولية تنمّ عن فشلها، أو قد يكون قد تم تعديلها بشكل جذري، أو حتى تم التخلي عنها كلياً.

في عام 1991 وعندما انهار الاتحاد السوفيتي، فقد تم ذلك بسرعة غير متوقعة تماماً من جانب واضعي السياسات الغربية. وتقديرنا اليوم "لكينان" والشمولية يقع إلى حد كبير على واقع فهمنا لما عرفوه وما لم يعرفه الزعماء خلال الحرب الباردة، حيث، وعلى حد علمنا أن الاتحاد السوفيتي كان في النهاية قد تم تضمينه.

على الرغم من هذا الحديث ليس للاستخفاف "بكينان" ولا بسياسته بعيدة النظر، بل على عكس ذلك، فقد أكدت الأحداث بشكل صحيح على مكانته في التاريخ. ولذلك، فإنه، مع ذلك، قد وضع أكبر قدر ممكن من التركيز على الطبيعة التفاعلية الفطرية للإستراتيجية المتمثلة في نظرية "اعرف عدوك".

يعتبر الاعتقاد بأنه يمكننا أن نشكل ظروفنا الإستراتيجية، إنما يدلّ على فهم متطور للبيئة التي نعمل بها.

كما ويعتبر أمراً أساسياً لأي فهم وهو معرفة أنفسنا، وقدراتنا، وأعدائنا، وأصدقائنا. وعندما يمتلك الجيش هذه الحكمة، فإن الوقت الذي سيقضى في الاستطلاع، وعلى جمع المعلومات لا يعتبر وقتاً ضائعاً، ولهذا السبب بالتحديد يدعى التجسس غالباً كثاني أقدم مهنة.

وهذا الوصف بالتحديد، كان قد تم دعمه فيما ورد في أسفار الكتاب المقدس "التوراة العبرية" قبل معركة أريحا حوالي 3200 سنة. حيث كان الزعيم اليهودي "يوشع " قد بعث بجاسوسين لجلب معلومات واكتشاف ما يستطيعون عن الأرض ولاسيما أرض "أريحا".

وهكذا، وفي ملتقى طريف للأحداث التاريخية، فقد أمضى جواسيس "يوشع" ليلة مهمتهم الأولى في حانة تملكها عاهرة تدعى "راحاب".

كانت الدعارة بالطبع تعتبر هي المهنة الأقدم، ولكن، ومن أجل إنصاف سمعة الجاسوسين، فقد كانت الحانة مكاناً جيداً للاستماع وطرح الأسئلة في ذلك الوقت. وغالباً ما كانت المعلومات تجمع منذ اللقاءات الأولى.

وبعبارة موجزة، فقد كان اهتمام "يوشع" يكمن في الحصول على استخبارات جيدة ووافية تحقق له الأفضلية في معركته الوشيكة!.

وقد انصب اهتمام "يوشع" بكل رئيسي على تفاصيل حاسمة تتعلق بأعداد القوات، ترتيب القوات، الأعمال الدفاعية، الاحتياط،المؤن، والروح المعنوية، وتفاصيل أخرى مماثلة، والتي تكشف قدرات الخصم القتالية الحالية، وهي الاهتمام الرئيسي في هكذا مواقف.

وإذا سمح الوقت لهذين الجاسوسين، فإن هذا النوع من القدرات المشتق من معلومات الاستخبارات بالإضافة إلى نوايا العدو المفترضة والمحتملة، إنما تعلّم متخذ القرار ليفكر بمناورات طويلة الأمد، وربما تكون الحملة بكاملها مقابل أهداف معركة وحيدة.

وعلى سبيل المثال، فإنه، وبالاعتماد على ما معرفته عن العدو، فمن الممكن أن يكون هناك وقت لتغيير خطط الهجوم أو إعادة نشر القوات وإعادة ترتيبها، أو حتى لتجنب التضارب في الوقت الحاضر.

وهكذا، فعلى المستوى الإستراتيجي الاستخباراتي الاستثنائي فإنه يمكن أن تستغل تلك الإستراتيجية لإعادة تشكيل وتوجيه الحملة بكاملها.

ويعتبر نجاح الحلفاء في ترجمة معلومات آلة التشفير (الإينجما) الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية كمثال استثنائي، حيث كانت المعلومات التي تم الحصول عليها قيّمة للغاية، حتى وأنها قد شكلت سلاحاً إستراتيجياً بحد ذاتها.

خدمت المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أحد أكثر التوضيحات دراماتيكية. فقد كان للتواصل بين الاستخبارات والتشكيل والإستراتيجي الخطر الكبير في ذلك التفاعل بين التنافس الإستراتيجي، ولذلك، كان يتم تجاهل كل طرف لقدرات الآخر على تنفيذ ضربة نووية استباقية بسبب عدم وجود الخوف من عواقب هذا العمل ضمن لمحة عن سلسلة ردود الأفعال في ذلك الوضع الحساس، والتي ظهرت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين.

عندما قدم كل من سلاح الجو واللجنة الخاصة تقاريرهم بشكل منفصل إلى الرئيس الأمريكي "آيزنهاور" عن التفوق العددي للاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بعدد القذائف البالستية،و العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية. أو مادُعي (بفجوة القذائف) وهذا ما سبب قلقاً شديداً في الولايات المتحدة وصعد القلق بين القوتين العظيمتين، ولكن في الحقيقة، لم يكن هناك فجوة، بل على العكس، فقد كانت الولايات المتحدة متفوقة على منافسيها بعدد الصواريخ البالستية.

ولكن، وبفضل الإدراك المتأخر، فإنه يجب أن نعلم بأن قادة الولايات المتحدة كانوا سيتخذون قرارات متعلقة بنزاع نووي، ومبنية على أساس معلومات خطرة، ولكنها خاطئة.

ولذلك، فإن الاستخبارات عالية النوعية هي المفتاح لمنع صانعي القرار من اتخاذ أي

قرار نهائي، وتحت أي ظرف.

وفي حين أن الخصوم ليسوا دائماً مدركين لنوايا بعضهم البعض، فعلى الأقل، يمكن أن يعلم أحدهم بقدرات الطرف الآخر.

وفي هذه الحالة تحديداً، فإن هذه القدرات كانت عبارة عن صواريخ بالستية، وقاذفات نووية، التي تحسب وتُقيَّم بشكل نوعي، وذلك إذا كان كل من الطرفين قد أدرك نقاط قوة ونقاط ضعف الطرف الآخر، وإذا قبل كل منهما حالة توازن القوى الموجودة. وعندها ستؤسس درجة مرضية من الاطمئنان المفترض بين الطرفين في هذا الحدث لأن (الاطمئنان) كان نتيجة تأثير المهدئ الذي صنعته المعرفة وتطور المفهوم إلى أحد أسس توازن الرعب النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

التكنولوجيا كمستشعرات:

لعب الجو والفضاء دوراً أساسياً في رفع ضباب الحيرة وبناء الاطمئنان. ففي بداية الأربعينيات كانت الولايات المتحدة قد وظفت أعداداً متزايدة من طائرات التجسس على قدرات الاتحاد السوفييتي النووية الحربية ولكن، بما أن آلات التصوير كانت هي المستشعرات الأساسية، فقد كان على تلك الطائرات التجسسية أن تحلق فوق الهدف، وعلى الرغم من الارتفاع الشاهق التي كانت تعمل فيه تلك الطائرات، فإن خطر إسقاطها كان هاجساً دائماً.

وقد كان ذلك التخوف في مكانه، فقد تم إسقاط حوالي أربعين طائرة تجسس أمريكية فوق الدول الشيوعية، وذلك في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1980 في حين تم إلقاء القبض على أكثر من مئة وثمانين عنصراً من أطقم الطائرات والكثيرين ممن قضوا نحبهم.

ولذلك فقد وفرت صور الأقمار التجسس الاصطناعية عنصر الأمان المطلق، وعلى الأخص أنها تعمل على ارتفاعات شاهقة، وتغطي مساحات أكبر بكثير، ولذلك فقد كانت هي الحل.

ومن هذا المنطلق، فقد سارع كل من الطرفين إلى تطوير برامج شاملة لأقمار التجسس الاصطناعية والتي حققت نتائج باهرة.

كان مشروع (الهالة) الأمريكي على سبيل المثال، والذي عمل منذ عام 1960 وحتى عام 1972 قد التقط حوالي 800 ألف صورة لأهداف مختلفة في الاتحاد السوفييتي، ومن ثم تمت مطابقتها بالاستناد إلى مصادر غير رسمية تتضمن كل قواعد إطلاق الصواريخ البالستية، وكافة قواعد الغواصات وقواعد القاذفات.

وكنتيجة لذلك، فقد تضاءلت مخاوف المسؤولين الأمريكيين كثيراً بعد المعلومات التي تم الحصول عليها. كما أن المعلومات الاستخبارية المأخوذة من الأقمار الاصطناعية قد منحت بالمقابل اطمئناناً مماثلاً في الاتحاد السوفييتي.

عندما انتهت مفاوضات أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962 بسلام، كانت الحرب الباردة قد بدأت بالذوبان ببطء. وسادت المعرفة عوضاً عن الخوف، والتي أصبحت الميزة الأهم من شكل المحيط والبيئة الإستراتيجية، على الرغم من أن كلا الجانبين كانوا ينظرون إلى مهمات التجسس الإستراتيجية على أنها مهمات مكروهة على حد زعمهم.

وفي الحقيقة، فقد كانت الحيوية في جعل المواجهة النووية أكثر شفافية، وفي بناء ثقة واطمئنان تجاه ما كان في حالات أخرى يعتبر منافسة خطرة، وشكلاً استثنائياً، حيث يكون هناك هامشاً إضافياً لعملية التجسس والتشكيل الذي يتوجب إضافته.

وهكذا، فبالإضافة إلى المعرفة الناجمة عن عمليات التجسس على الطرف الآخر، فإننا سنبقى بحاجة أيضاً إلى من منهم في مراتب الأصدقاء والحلفاء.

ولكن، قد تبرز هنا عدة تساؤلات حول:

- ما الواجب فعله في الأزمة؟.
- كيف سيكون التصرف عندما يُعتمد أيضاً على نوايا وقدرات حلفائنا كما الحال للأعداء.
- هل يمكن لحلفائنا أن يدعمونا بكل حالات الطوارئ؟.
- هل لديهم حقاً التأثير المناسب والقوة النارية التي يدّعون أنهم يتملكونها ؟.
- وهل إن منعتهم الظروف من المشاركة في القوات المقاتلة أن يوفروا الدعم

اللوجستي والاستخباراتي.

وهكذا، لا يمكن اعتبار هذه الأسئلة مجرد أسئلة افتراضية، فخلال حرب جزر "الفوكلاند" في عام 1982 بين كل من المملكة المتحدة والأرجنتين، فقد كان لدى كل منهما علاقات أمن رسمية مع الولايات المتحدة، وكلاهما احتاج للمساعدة الأمريكية لشن حملة فعالة على الطرف الآخر.

وفي هذا الحدث، اختارت الولايات المتحدة أن تدعم بريطانيا بالمساعدات الحيوية وتتخلى عن الأرجنتين دون تقديم أية مساعدة.

وعلى الرغم من أن القوات الأرجنتينية قد حاربت بشجاعة، لكن قادتها لم يحسنوا تقدير وضع حلفاءهم قبل أن يعجّلوا بإعلان الحرب.

وفي الواقع، فإنه لم تكن جميع الأنظمة الأخرى بذات الحماقة التي ارتكبها جنرالات "الأرجنتين" في ذلك الوقت، كما ويجب ألاّ نُفاجأ بأن تاريخ التجسس على الأصدقاء يوازي التجسس على الأعداء.

ومن الأمثلة الصائبة هنا، هو الإسرائيليون الذين لربما يعتبرون النموذج الأوضح حيث يبذلون قصارى جهودهم من أجل الحصول على المعلومات الاستخباراتية وكذلك على ولوج غير شرعي إلى أكثر المعلومات السياسية والتقنية حساسية في الوجود لدى أهم داعميهم، أو أكثرهم وقوفاً إلى جانبهم، وهذا يتضمن الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين.

ولذلك، فمهما كان اعتقادنا حول أخلاقية هذا العمل. فإننا نلاحظ أن كل الدول تتجسس على بعضها البعض بطريقة أو بأخرى، وأن إسرائيل ببساطة كانت الأفضل من معظمهم في هذا المجال.

كما ويجب أن ننوه إلى أننا لا يمكن أن نشكل محيطاً إستراتيجياً إن لم نفهم بشكل كامل جميع المتغيرات الحرجة بما فيها نوايا وقدرات أصدقائنا.

الأفكار وحقيقة الواقع: تركيبة القوة

كان الاقتصادي والفيلسوف "كارل ماركس" قد لاحظ (بأن الفكرة الأهم للفلاسفة الذين فسروا العالم فقط وبطرق مختلفة بأي حال هي في تغييره) وبتعديل

طفيف في السياق على تعليق "كارل ماكس" يمكن أن تطبيق نظرية وممارسة الإستراتيجية في مرحلة ما من العمليات، وذلك للمدلول ذي التفكير الإستراتيجي البحت بحيث يجب أن يترجم إلى تركيب محسوس للقوة.أي في الوسائل التي نحتاجها لتحويل الأفكار إلى أفعال.

إن تركيبة القوة تتضمن الناس، العتاد، أنظمة القيادة والسيطرة، العقيدة، وفي الوقت الحالي البرامج التي تشكل جوهر أي منظمة عسكرية أو شبه عسكرية.

ولذلك، فإن تركيبة القوة إنما تشير إلى عدد من النقاط الجوهرية إذ كيف يمكن لأمة أن تدافع عن نفسها، والأهمية والأولية التي توليها للقدرات العسكرية كأداة القوة للأمة، ووجهة النظر الإستراتيجية والخيارات المفضلة، وخاصة في مجال بنية الردع ونوعية القدرة الدفاعية.

إن تركيبة قوة معينة يمكن أن تعطي هيئة أو حتى تحدد البنية والمحيط الإستراتيجي الموجود. ومن هنا كانت السياسة العالمية عبارة عن رهينة معتبرة بيد الجيش الروماني منذ عام 500 قبل الميلاد إلى عام 500 للميلاد، ومن ثم بيد البحرية الملكية البريطانية ابتداء من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين وللأسلحة النووية في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك كاستجابة للتجارب السابقة من أن الحالة العسكرية يمكن أن تحدد شكل الأحداث التي قامت في عدد من الدول والمنظمات في بداية القرن الحادي والعشرين بتجاهل معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بحد انتشار الأسلحة النووية، بل وسعوا إلى الحصول على (القنبلة النووية) معتقدين بأنها وسيلة للوصول إلى المعيار للتأثير الدولي.

ولكن على الرغم من ذلك، فإنهم لم يدركوا بأنهم سيفقدون زمام السياسة في مجالات أخرى، أو تقوية وسائل ردعهم، وقدراتهم الدفاعية في حال اشتعال الحرب، ولذلك، فإن تركيبة القوة تحدد بشكل واسع، كيف ستحارب الدولة.

ومن هذا المنطلق، فإن القوة الدفاعية بدون سلاح بحرية فاعل، إنما يعني ببساطة، بأن الدولة المحاربة لن تحارب في البحر، بينما في حال وجود جيش قوي، فإنه غالباً ما ستفضل الحرب على البر، ولذلك فإن هذا ما كان يُعتمد عليه قبل الحرب

العالمية الثانية، حيث قامت ألمانيا، والاتحاد السوفييتي على حد سواء باتخاذ قرارات حاسمة في هذا المضمار، حيث سارعوا بتطوير منطقي لجيوش قوية.

وفيما بعد، فقد تم اجتياح جيش كل منهما لبلاد الآخر سابقاً على البر، وكلاهما حقق انتصارات على البر.

وعلى العكس من ذلك، فلم تكن من باب الصدفة - في السنوات التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية - في أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا قد أبدتا اهتماماً أوسع للقصف الجوي الإستراتيجي كمفهوم للقتال، والتي ستكون محمية مرة بالمحيطات ومرة أخرى بالمسافة. كما أن الأمثلة عن الجيش الروماني والبحرية البريطانية وأسلحة القوى العظمى النووية تمثل تركيبة القوة المناسبة لكل عصره وظرف. ولا يوجد حاجة في هذا المضمار إلى أمثلة أكثر فيما يتعلق بتركيبة القوى التي كانت غير مناسبة عن المتطلبات المزدوجة لتشكيل المحيط الإستراتيجي وخوض الحروب التي واجهوها.

أستراليا وأندونيسيا مثلاً: قضايا للدراسة.

بعد الهجوم الكاسح الذي شنته المقاتلات اليابانية على ميناء "بيرل هاربر" الأمريكي في شهر كانون الأول، ديسمبر في عام 1941 وسقوط سنغافورة في شهر شباط/ فبراير عام 1942 كان الأستراليون يواجهون احتمال الغزو الياباني، والذي كان سيكون من البحر حصراً، ولكن ذلك التهديد لم يكن جديداً حيث كان معروفاً تماماً بالنسبة للمخططين الدفاعيين الأستراليين في بداية العشرينيات من القرن العشرين.

وهنا، يمكننا أن نسأل لماذا - في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية - أنفقت أسترالية حوالي 60٪ من ميزانية دفاعها على تأسيس قوة بحرية صغيرة ولكن باهظة الكلفة، وغير فعالة، بينما كان يمكنهم بهذا المال أن يؤسسوا قوة ضاربة جوية مهيمنة بحجم مناسب، وقوة مناسبة لهزم أي غزو محتمل.

وهنا، فإن الانتقاد العام ذاته يمكن توجيهه إلى التخطيط الأمني الأندونيسي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، في حين أن التهديد الأساسي للأمن

القومي الأندونيسي أتى من حركات عديدة انفصالية داخلية.

إن الاستثمار الأساسي في شراء قاذفات بعيدة المدى، وقوة جوية، وغواصات، ليس منطقياً، بل أكثر من ذلك، حيث لم يكونوا قادرين على إدارة هذه الأنظمة بفعالية.

ولكن، ففي كلا الحالتين، فإن تركيبة القوة كانت تفتقد للمنطق الإستراتيجي، وبالتالي، لم يستطيعوا من حيث النتيجة القيام بأيما تأثير على شكل البيئة الإستراتيجية المحيطة.

إن الطريقة العقلانية لتأسيس وتركيب القوة سيتبع أحد الأسلوبين التاليين، ومن ثم سينضوي تحت أي منهما وهما:

- **المنهج الأول**: ويكمن في التخطيط وهو تهديد خاص.
- **المنهج الثاني:** ويكمن في التهديد الغامض.

وهكذا، فبينما تكون نتيجة المنهج الأول مباشرة ولو بشكل نسبي، فإن المنهج الثاني معقد. ولكن في كلتا الحالتين، فإن نقطة البداية تكون هي ذاتها، أي، التحليل الصارم للظروف الإستراتيجية السائدة، بما فيها المصالح القومية، القوة، اللاحصانة، الجغرافية، السكان، البنية التحتية، الاقتصاد، العوامل السياسية الداخلية، الأحلاف، وتقييمات التهديد الموثوقة. وثمة بضعة أمثلة عن التخطيط في بنية القوة الخاصة بالتهديد، والتي يمكن إيجادها في قوة الدفاع الإسرائيلي قبل عام 1967، وحرب الأيام الستة، حيث كان التهديد واضحاً كوضوح الكريستال من الدول العربية المحيطة، وخصوصاً من مصر وسورية.

إن الجغرافية، وعلم الدراسة الإحصائية للسكان (الديموغرافية) قد حددت الطريقة التي بنت على أساسها قوة الدفاع الإسرائيلية نفسها لكي تستطيع القتال من أجل البقاء القومي، على الرغم من أن إسرائيل بلد صغير جداً وبالكاد تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي التي يحتلها من جسم الخريطة الجغرافية لفلسطين 370 كم من الشمال إلى الجنوب مع أقلّ من 140 كم شرقاً وغرباً.

وفي عام 1967 كان عدد سكانها بالكاد يبلغون مليونين ونصف المليون نسمة

مقارنةً باثنين وخمسين مليون عربي من أعدائها. كما أن الحدود البرية كانت مشتركة مع كل من مصر، وسورية، والأردن، ولبنان.

وقد كانت تلك الدول الثلاثة الأولى شديدة العداوة لإسرائيل، على الرغم من أن طائرة قاذفة للقنابل يمكنها أن تطير من القاهرة إلى تل أبيب في زمن أقل من خمس وثلاثين دقيقة، أو من منطقة السويس إلى تل أبيب في غضون أقل من عشرين دقيقة، أو منطقة السويس إلى مدينة حيفا في أقل من تسع دقائق.

وهكذا، فإن الجيوش الغازية يمكنها - بشكل مشابه - أن تصل إلى مراكز سكانية وحكومية خلال ساعات. ناهيك عن أن مصر وسورية كانتا تمتلكان قوات جوية وبرية قوية ظاهرياً، وفي حال وقوع الحرب، فإنهما يمكن أن يتوقعا تعزيزات أساسية من الأردن والعراق.

لقد وصلت حصيلة القوات العربية إلى حوالي /750/ طائرة قتالية، /1650/ دبابة و/300000/ جندي. وذلك مقابل حشد إسرائيلي قتالي يصل إلى /320/ طائرة و/800/ دبابة و/264000/ جندي.

وللحد من القلق الإستراتيجي لتفاوت القوى، فقد قاموا باتخاذ قرارين حاسمين للتخطيط حيث يمكن تلخيصهما كما يلي:

- **القرار الأول:** كان واضحاً أنهم كانوا يحتاجون إلى القتال فوق أرض العدو، وليس فوق أرضهم.
- **القرار الثاني:** كان عليهم أخذ المبادرة، والسعي لتحقيق نصر سريع كي يحرموا دول عربية أخرى في ذات الوقت من التحرك ضدهم.

وهكذا أصبحت فكرة السيطرة على السماء جزءاً مهماً من خطة حملاتهم. وقد منحتهم قوة السماء وحدها عنصر السرعة في العمل، والوصول الإستراتيجي، والقوة الضاربة، ومحو خطر الهجوم العربي على المراكز السكانية لضربها من الجو.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، فقد تم بناء القوات الجوية الإسرائيلية بدقة لتحقيق الأهداف، متضمنة بشكل أساسي من مقاتلات جوية وطائرات هجوم أرضي يمكن استعمالها لغارات جوية لتدمير القوات الجوية للعرب، وهي لا تزال على مدرجات

الإقلاع، أو - في حال الفشل في تحقيق ذلك - القيام بحملة معارك والاشتباك مع الطائرات المعادية في الجو لبسط السيطرة عليه.

لقد كانت المرونة اعتباراً هاماً بما أن معظم الطائرات كان لابد من تبديلها بسرعة من دور إلى آخر، وعلى سبيل المثال حين الانتقال من حالة الدفاع الجوي إلى الهجوم الأرضي، وذلك بالاعتماد على حالة المعركة.

ومقابل العدد الضخم للضربات الجوية، فإن القوات الجوية الإسرائيلية كانت تمتلك - نسبياً - جسوراً جوية قليلة، لأن المسافات القصيرة إلى الحدود والأرض المسطحة، والمكشوفة كانت تعني بأن القوات البرية يمكن أن تتحرك لتوقع مشاكل بمواقع هامة وبشكل سريع عن طريق قناة وحاملة جنود مدرعة.

هكذا، ولأسباب جغرافية وإستراتيجية مماثلة، فإن القوات الجوية الإسرائيلية قد استثمرت قليلاً من إمكانيات الدعم الجوي الأخرى قبل الدوريات البحرية ومواصلات الطيران الدائري.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان يتم تضخيم التقييمات العقلانية للأولويات العملية ويتم مدحها كتأكيد على النوعية المتفردة لقدراتها القتالية في الجو.

كانت القوة الجوية الإسرائيلية منظمة تنظيماً جيداً، وتحتوي على نخبة من خيرة العاملين في المجال الجوي ومدربين جيداً، مع نفسية عدوانية واثقة من ذاتها. كما أن ضربات مقاتلاتها الجوية، ومعظمها كانت مقاتلات فرنسية، إلاّ أنها كانت تمثل تقنية عالية حيث أن التباين من ناحية العمليات والمبدأ كان واضحاً.

و لابد هنا من تدوين أنه عندما كان لابد من تحويل النظرية وراء بناء قوة الدفاع الإسرائيلي إلى تطبيق فإن الطيارين الإسرائيليين جميعهم قد حطموا التهديد الأول لهم وهو القوة الجوية المصرية القابعة في قواعدها على الأرض خلال ثلاثة أيام، ثم قاموا بنفس المعاملة نحو القوات الجوية السورية، ولكن في أقل من نصف ساعة.

وبتحقيقها لأهدافها، فإن القوة الجوية الإسرائيلية كانت حرة في أن تواصل تدمير اتصالات خطوط العدو والهجوم الجوي عليه، وإن مواصلة هذين الدورين كان ناجحاً تماماً.

وبينما تدخلت عدة عوامل في واحدة من أكثر الحملات تألقاً، فقد كان جلياً أن قوة الدفاع الإسرائيلي كانت مبنية بشكل مثالي لتجابه التهديد الموجود للأمة الإسرائيلية.

وبعد أربعين عاماً تستمر قوة الدفاع الإسرائيلي في تطبيق نفس منهج التهديد الخاص لتحديدها لبناء قوتها. كما أن الترجمة للتحليل المعطى لتخطيط دقيق يدعم نجاح إسرائيل ليس فقط في أحداث نكسة عام 1967 ولكن أيضاً في الانتصارات الكاسحة بشكل مشابه في بعض جوانب حرب تشرين / أكتوبر عام 1973 والمعروف لدى الإسرائيليين بحرب (يوم كيبور) وكذلك القتال الذي دار في عام 1982 في وادي البقاع في لبنان.

ومما سبق من أمثلة، فإن كل ذلك يبقى واضحاً تماماً، وأن البنية الأساسية لقوة الدفاع الإسرائيلي قد بقيت كما هي، وإن تكن قد تطورت بشكل واسع. ولكن مع ذلك، فقد كانت هناك إضافات واضحة:

- **أولاً:** من الموثوق به - بشكل واسع الآن - أنه بحدود عام 1967 فقد بنت إسرائيل رأسين نوويين وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين تزايد هذا الرقم إلى ما بين 100 و200 رأس نووي.

وهذه الأسلحة تخدم هدفاً مزدوجاً فهي:

- تساهم في بناء قوة التهديد الخاص التي تواجه بها إسرائيل أعداءها الإقليميين الأساسيين.
- تولد تأثيراً مانعاً واسعاً ضد أي نوع من التهديد من أي نوع من الأعداء المحتملين.

وبمعنى آخر، هذه الأسلحة تستخدم لتشكيل البيئة الإستراتيجية.

- **ثانياً:** في نهاية التسعينيات، قدرت الإستراتيجيات الإسرائيلية بأن تطوير إيران لصواريخ أرض - أرض المتوسطة المدى والتقنية النووية الإيرانية قد بدأت تمثل تهديداً رئيسياً للوجود الإسرائيلي وبالتالي، فإن أنظمة أسلحة جديدة كانت معدة لمواجهة ذلك الخطر والتي قد بدأت تظهر في ترتيب القتال للقوة الدفاعية الإسرائيلية.

وقد اشتملت هذه الأنظمة الحديثة على مقاتلات جوية بعيدة المدى، وربما قادرة على مهاجمة تسهيلات الإنتاج النووي إيراني مثل الغارة التي شنتها مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي على المفاعل النووي للعراق عام 1981.

كما أصبح هناك نظام دفاع صاروخي مضاد للقذائف، بالإضافة إلى صواريخ أرض - جو عالية السرعة، ودقيقة، وبعيدة المدى، وطائرات بدون طيار تحلق على ارتفاعات شاهقة للغاية وشديدة التحمل مع إمكانية للمناورة فوق منطقة التهديد لمدة 60 ساعة.

بالإضافة إلى طائرات مزودة بصواريخ، وأخرى بأجهزة حساسة لالتقاط المعلومات، بالإضافة لأجهزة تحذير مبكر، وأخرى للتحكم بالطائرة، وبرامج فضائية موجهة نحو الأقمار الصناعية الاستطلاعية التي تمتلكها، وتستعملها إسرائيل.

وبشكل مختصر، فقد كان يتم تزويد المخططين الإسرائيليين - وعلى امتداد نصف قرن - بنماذج وبرامج وكتب عن بناء قوة التهديد الخاصة التي تبدو فيها أن نهاية البقاء القومي القديم قد تم إتمامها بشكل غير غامض، وذلك من قبل المصادقة على الهزيمة العسكرية الكاسحة لأي تهديد مسلح وبكافة الوسائل المتوفرة لذلك.

قبل الالتفات إلى مهمة بناء القوة المتحدية الأكثر عقلانية - عندما لا يكون هناك تهديد واضح - فإن تجربة سنغافورة تمثل دراسة حالة جديرة بالاهتمام ذلك لأنها تقع بين نموذجي التهديد الخاص والتهديد الغامض، ومن جهة أخرى، فإن سنغافورة ليست من ذلك النوع لموضوع العداوة العالمية التي من بينها، لنقل إسرائيل وجيرانها، أو اليونان وتركية، أو كورية الشمالية وجارتها الجنوبية، أو الهند وباكستان كما أن السنغافوريّين يعتبرون بالغي الحساسية بالنسبة لوضعهم كأمة ناجحة اقتصادياً، وعلى الأخص من أنها قد بنت ثروتها بشكل واسع بالاعتماد على عاصمتها الفكرية، لكونها لا تملك موارد طبيعية، أو سوق محلية واسعة.كما أن هذا البلد يعتبر صغيراً للغاية وذا مجتمع صيني، ومحاط بأمم إسلامية أقل تقدماً مثل أندونيسيا وماليزيا، وكلاهما تحمل الرفعة نحو المجتمعات الصينية المنفية.

وعلاوة على هذا فإن ماليزيا - مثل إسرائيل - ليس لديها عمق إستراتيجي: حيث

يمكن للمقاتلة النفاثة أن تجتاز الجزيرة من شمالها إلى جنوبها في ثلاث دقائق فقط، ومن شرقها إلى غربها في مثل ذلك الوقت، وبالتالي، فإن قادة سنغافورة قد عملوا بجد واجتهاد متلازمين من أجل تحسين قدرات سنغافورة وتحصينها، وذلك من خلال تطوير القوة المانعة التي ترسل رسائل قوية إلى أي معتدٍ محتمل.

وبشكل خاص، فإن القوة الجوية لجمهورية سنغافورة قد تم تصميمها في المرحلة الابتدائية. وإذا ما تم إعاقة قوات الاحتلال المزعوم، فإن العمليات الهجومية ستكون من بلد على بعد كبير عن سنغافورة، وسينعكس ذلك خيراً على سنغافورة.

لا شك في أن التهديد العام الموجه من قبل قوة دفاع سنغافورة، كان أمراً مفهوماً لكي يكون عبرة للأقاليم الأخرى، وليس فقط من قبل الماليزيين، والذين كانوا على علاقة متكافئة مع سنغافورة، ولم يكن لدى أي دولة مجاورة شك بأن الجيش السنغافوري قادر على القيام بالواجب الذي أسس من أجله.

إن القيادة الواقعية لسنغافورة، ليس عليها أن تتذكر بأنها لكي يجب أن تكون فعالة، بل ويجب أن يوجد لديها قوة مانعة ومعيقة.

وبالمختصر، فإن القوات المسلحة لسنغافورة تسعى لكي تطور من نفاذ بصيرتها ضمن جغرافية جنوب شرق آسيا، من أجل أن تعكس تأثيراً معيقاً واسع النطاق، كما أن هذه القوات قادرة على التجاوب مع مدى طوارئ الدفاع الإقليمي. ولكن صعوبة حشد بنية القوة في وجه الطرق التجارية التي تم إقرارها يجب ألا يقلل من قيمتها.

وحتى في ظروف التهديد الخاص، فإن مثل تلك الظروف قد حفزت من منهج إسرائيل، ولكن تبقى هناك تعقيدات كثيرة، ومن ضمن أمور أخرى، فإن المخططين يحتاجون دائماً إلى تأسيس الأولويات وتقرير كم من بناء القوة الموجودة قد يكون ذا صلة قوية بها. كما يحتاجون إلى توفيق عناصر الصراع البيئي المتعدد مع بعضها، وكذلك إلى تأسيس نظام حكم وتحكم، والحصول على الذخائر الهامة من أجل نيل مكاسب أخرى.

وهكذا، فإن وضع التهديد الخاص على الأقل كنقطة البداية الكامنة في "التهديد" ستكون واضحة.

ولكن في المقابل، فإنه لا يمكن الاعتراف بالمنهج الرئيسي الثاني كمماثل لعدم التعرض للتهديد أو وضع التهديد الغامض. وبالإشارة إلى ملاحظة "ماركس" حول الفلسفة والعمل، فكيف يمكننا تغيير العالم إذا لم نستطع تفسيره؟.

إن الصراع الفكري لحلف "الناتو" في نهاية القرن العشرين يزود شرحاً - بتفسير واسع - للمشكلة بالغة الأدوار، والتعقيدات، والمهمات، وبناء القوة، في حين كانت تجربة "أستراليا" خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن ذاته تعرض دراستها حالة أكثر تفضيلاً.

ولذلك، فإن هيئة تخطيط "الناتو" - وعلى مدى خمسين عاماً - كان لديها على الأقل بعض الأعمال الشاقة في الأمن الدولي.

كان حلف "الناتو" وجدت - بشكل محدد - لمواجهة التهديد العسكري فيما بعد الحرب العالمية الثانية من طرف الاتحاد السوفييتي المنبثق. وقد كان هذا واجباً يجب القيام به إما من خلال تغيير متميز للأسلحة النووية البريطانية الفرنسية والأمريكية من جهة، والأسلحة النووية السوفييتية من جهة أخرى، أو من خلال المواجهة الجماعية للقوات التقليدية على سهول ألمانية.

ولكن، وعلى الرغم من أن كمية وفيرة من التحاليل التفصيلية كانت في متناول الأيدي، فقد كان من الضروري أن تُعدّ الخطط الطارئة التي كانت تعطي أثراً واضحاً لتلك النتائج. ولكن الضغط الإستراتيجي الواسع ومتطلباته البناءة للقوة كانت ظاهرة للعيان.

وفي هذه الظروف، لم يكن من المفاجئ أن قيادة حلف "الناتو" قد سقطت في شيء من الحوار الإستراتيجي وبدون انتشار الشبح المخيف للعدو الطبيعي، فماذا كان على الدول الأعضاء أن تفعل بالأسلحة النووية والقوة العسكرية التقليدية الضخمة التي كانت قد أُعدّت للقتال في الحرب العالمية الثانية؟.

إن القلق الفكري "للناتو" قد ازداد عمقاً عندما تحولت - خلال التسعينيات من القرن العشرين - المشاكل الأمنية الرئيسية المواجهة إلى عمليات تأسيس وإرهاب!

وكلاهما غدا منسجماً وبشكل مريح مع عقلية الحرب الباردة وبناء القوة، ومنذ

ذلك الوقت، استمر حلف " الناتو" كفاحه الشاق لإعادة تعريف نفسه فكرياً وعملياً. أما في الجانب الآخر من العالم،فقد كانت أستراليا تواجه تحدّياً إستراتيجياً معقداً، ففي بدايات السبعينيات، كانت قد بدأت تظهر ثمة حركة عصيان شيوعي متعددة، والتي أخذت تشكل مواقف أمنية إقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أنها لم تكن تمثل تهديداً حقيقياً للديمقراطيين الأحرار أو للدول المنبثقة في جنوب شرق آسيا.

وهكذا، وبما أنها كانت قد أمضت عقوداً في بناء خدماتها العسكرية لقتال قوة الحماية إلى جانب الحلفاء الغربيين، في أراض بعيدة، فإن الإستراتيجيات الأسترالية، كان عليها فجأة، أن تواجه الحقيقة غير المريحة بأن هناك تحديداً آنياً تستطيع أستراليا أن تشكل قوة مناسبة لمواجهته.

وبعد الكثير من الشك تم الوصول إلى قراري تخطيط رئيسيين، فقد كان أهم ما في الأمر هو العمل المركزي للقوات العسكرية الأسترالية والدفاع المباشر عن الأراضي القومية.

بيد أن هذا القرار لم يكن بديهياً كما كان يبدو، ذلك لأن العديد من الأقاليم في العالم، وخصوصاً في "الباسيفيك" - باستثناء الحرب العالمية الثانية - كانت سلمية كما يشير اسمها، في فكرة دولة واحدة، في حين أن الهجوم المسلح المقصود ضد الدول الأخرى بهدف الهيمنة التدميرية هو أمر بعيد، بل ولا يصدق، ولكن مع ذلك فإن البيئة الإستراتيجية العالمية تبقى واحدة بالنسبة للتغير والارتياب.

وقد تكون الحالة أنه خلال العقدين التاليين، فإن معظم الأمم ستشعر بثقة كافية لا تقل قناعاتها حول السلامة الإقليمية، ومع ذلك، فإنه - وانطلاقاً من مستوى عال من الثقة - فإنه من المرجح أن تكون هناك حاجة إليه قبل توقع أي شكل من أشكال نزع السلاح من جانب واحد.

الحافز- القصد - والقدرات من ضمن المفاهيم التي يمكن للإستراتيجية استخدامها كوسيلة لاستكشاف مثل هذه القضايا، فإن وقت التحذير، وطبيعة الطوارئ المعقولة تعتبر أموراً حاسمة على الرغم من أن كلا الأمرين معقد ولكن وقت

التحذير - بشكل خاص - يمكن ان يكون أداة تخطيط مشاكسة.

وقد تتبادر إلى الذهن الإستراتيجي - بشكل خاص - عدة تساؤلات منها:

- هل يمكننا أن نؤسس درجة مقبولة من الثقة عندما يكون هناك خطر أولي يوشك أن يكون له شكل مادي؟.
- أو ربما، هل يمكننا أن نطابق التهديدات غير المتميزة سابقاً في وقت مناسب للقيام بعمل ما؟

وانطلاقاً من هذه النقطة، فإن التهديد يعتبر - من حيث كينونته - ذا ثلاثة عناصر:

1 -الحافز.

2 -القصد.

3 -القدرات العسكرية المطلوبة لترجمة الطموحات إلى أفعال.

وقد يكون من الصعب قياس الحافز والقصد، لأن كلاً منهما ذاتي ولديه استقلاليته الخاصة.

إن تحفيز أي بلد لمهاجمة بلد آخر، يمكن أو لا يمكن أن يكون ظاهراً، في حين أن النية للهجوم قد تكون أكثر صعوبة للتنبؤ بها، كما هو الأمر في هجوم الطيران المفاجئ على ميناء (بيرل هاربور).

ويمكن إسقاط ذلك أيضاً على بداية حرب اليوم السادس، في غزو العراق للكويت، وهجوم القاعدة على مدينة نيويورك وواشنطن.

وهكذا، فحتى عندما تكون الكراهية علنية، فإن التضليلات العاطفية قد تجعلنا نريد أن ننكر الحقيقة، وعلى سبيل المثال، عندما رفض الزعيم السوفييتي "ستالين" أن يعترف بالدليل القطعي بأن "هتلر" كان على وشك غزو الاتحاد السوفييتي في شهر حزيران/ يونيو من عام 1941، ومن جهةٍ أخرى، فإن التهديدات كانت عديدة وطويلة الأمد وواضحة، وذلك قبل أن ينجم عنها عدوان علني.

وفي كلا المثالين السابقين، فإن الخطر المتمثل باليابان، وإسرائيل، والعراق، والقاعدة، قد تم تمييزه سلفاً من قبل خصومهم منذ سنوات، لكنه ومع ذلك، فإن أياً منهم لم يكن مستعداً بشكل كافٍ عندما كانت تُشنّ الهجمات.

ثمة تعقيدات أخرى يمكنها أن تربك الجهود، ولكن يجب أن يكون لاستعمال الحافز والقصد في هذه الحالات مؤشرات تخطيط أولية. فعلى سبيل المثال، فإن الانهيارات غير المتوقعة لنظام يمكن تغييره فجأة عن طريق الأحلاف، القدرات العسكرية، وهذا ما حدث في اختلال التوازن الذي صعق القادة الغربيون بالسرعة التي تحطمت بها حكومة شاه إيران المؤيدة للولايات المتحدة!! والتي تم استبدالها بإدارة معادية للولايات المتحدة، ومحافظة، وخاضعة لرجال الدين!!.

ومن ضمن أمور أخرى أيضاً، فإن تأثير الولايات المتحدة في إيران كان يعني أن القوات العسكرية للشاه - بتقنياتها العالية والمستقرة بثبات - قد بدأت تفقد فعاليتها، وهذا بالتالي، ما خلل كفّة التوازن العسكري الإقليمي.

هناك نموذج مشابه إلى حد ما، وذلك عندما بدأ الاتحاد السوفييتي ينحل بسرعة مروعة بعد سقوط جدار "برلين" في عام 1989.

لكنه في الواقع، لا شيء مما سبق يمكن أن يقدم أيما اقتراح حول فكرة عدم محاولتنا في تقديم "الحافز" و"القصد"، أو أننا يجب أن نحذفها من التفكير المتروّي.

بل على العكس، فإن كلاهما "الحافز" و"القصد" يعتبران منظمان بشكل مناسب كعوامل محددة للتخطيط الإستراتيجي، وهذا سبب لم تمارسه الدول سياسياً لكي تفهم بعضها بعضاً، فتقوم بالتجسس للحصول على ميزة ما دون غيرها.

ولذا فنحن بحاجة لكي نعي الصعوبات المرتبطة بالتحليل الموضوعي.

ولكن أثناء ذلك الوقت، فإن الأمن الإقليمي - بالنسبة لمعظم القادة القوميين - سيستمر بأهمية لا يمكن تجاهلها.

وبشكل متماثل، فإن صانعي القرار الذين يستنتجون بأن السيادة القومية المدافعة ليست عملاً رئيسياً لقوتهم الدفاعية، فإنه يجب أن يعيدوا النظر في الحاجة إلى التنظيم العسكري، كما يجب أن يفكروا بدلاً من ذلك في حراسة الشواطئ، وخدمات السياسة المعززة، كتلك التي تتكرر في البرلمانات وما يشابهها، وهي التي يستطيعون - من خلالها - أن يقيموا معها بالواجبات، ولكن ذلك سيكون على جزء من كلفة النقطة العسكرية الثقافية.

بعد تعريف العمل المركزي للقوة النظامية، فإن الخطوة الثانية هي اختيار ذلك العمل ضد الميزات الإستراتيجية الباقية للأمة وهي ميزات إستراتيجية، اقتصادية، سكانية ومتعلقة بالبنية التحتية أيضاً. وفي حالة أستراليا، فمن الواضح أن ذلك البلد هو قارة وجزيرة محاطة بفجوة مائية وجوية وهي أيضاً ذات اقتصاد قوي وعدد قليل من السكان وبيئة تحتية متفرقة خارج المناطق الداخلية الرئيسية.

ولكن، مع ذلك فإن المضمونات الإستراتيجية لتلك المميزات لم يتم تقديرها بشكل كامل من قبل الإستراتيجيين الأستراليين في الأجيال السابقة، وقد كانوا - لعقود مضت - يؤمنون بأن بلدهم يمكن الدفاع عنه بمساعدة بريطانية أو أمريكية.

وفي المقابل، على خلاف ذلك، فإن المخططين اليابانيين - الذين درسوا المشكلة بشكل أقل عاطفية خلال الحرب العالمية الثانية - قد توصلوا إلى نتيجة مختلفة عندما قام ضباط أركان القواعد العامة الإمبراطورية بحساباتهم، حيث وجدوا أنهم سيكونون بحاجة لاثني عشر قسماً، وللمزيد من السفن أكثر من التي تستطيع اليابان أن توفره لتعبر الفجوة البحرية الجوية، لتقوم بإيجاد حالة من استقرار المعاكس في أستراليا.

وبمعنى آخر، فإن الجهود المطلوبة لغزو أستراليا كانت غير متجانسة مع رجحان النجاح، وكان يُعزى ذلك بشكل رئيسي، لأن الفجوة البحرية الجوية كانت تعتبر حاجزاً هائلاً يمكن الدفاع عنه بشكل نسبي وبسهولة من قبل قوة مبنية بشكل مناسب وقادرة، حتى وإن كانت مُتواضعة الحجم.

ولكن هناك نقطتان يجب توضيحهما في هذه المرحلة:

- **أولاً:** أن الحالات الواضحة لا تكون دائماً هكذا. وبالتالي فإن تخطيط الدفاع والتقدم يكون بالاعتماد أكثر من الحدس، والمحاباة، والخوف العميق، وما شابه ذلك.
- **ثانياً:** أن المنهج المختصر هنا هو منهج عام وليس خاصاً. والمفتاح يكمن في بناء قوات دفاعية لزيادة الميزات المقارنة الثابتة.

ومن هذا المنطلق، فإن تجربة "سويسرا" تؤكد هذه الحقيقة البديهية، فخلال

النصف الثاني من القرن العشرين، كان السويسريون - الذين عرفوا عمل الدفاع المركزي كحماية الأراضي القومية - يستثمرون أرضهم التي تحيط بها الجبال عن طريق وجود جيش ضخم يعتمد على المواطنين، وهؤلاء كانوا ليذهبون إلى الهضاب لجعل أي غزو محتمل أمراً صعباً، أو مكلفاً كثيراً وبشكل غير معقول.

وفي النهاية، فإن التزويد بالمنطق المماثل ولكن الوصول لنتائج بناء قوة مختلفة بشكل واسع بسبب ظروف الهدف المختلفة.

وفي 1970 بدأ المخططون الأستراليون بوضع أولوية أنواع الإمكانيات المطلوبة للقيام بعمليات في الفجوة البحرية الجوية. وبالذات المراقبة، الاستطلاع، التفوق الجوي، والقوات البحرية. وعلى الرغم من دراستها لمنهج مماثل، فإن سويسرا وأستراليا وصلت إلى إستراتيجيتين مختلفتين، الأولى تفصل القوات البرية الدفاعية، والثانية القوات البحرية الدفاعية.

وبطبيعة الحال، ومن أجل أسباب اقتصادية، فإن قادة البلد سيقررون بأن أمتهم لا يمكن الدفاع عنها - دون مساعدة - ضد الخطر الخارجي الرئيسي. أو أنهم قد يقررون بأن الضغوطات الداخلية تشكل الخطر الأكبر في نظامهم. وإذا كانوا عقلانيين فسيشكّلون قواتهم تبعاً لذلك. وربما - في البداية - بمحاولة دعم أمنهم من خلال الأحلاف. وثانياً، بإعطاء أولوية للقوات المضادة للتمرد والإرهاب، وبغض النظر عن الظروف الفردية، فإن إستراتيجيات الدفاع يجب أن تعتمد على تقييمات العمل المركزي والشروط الإستراتيجية المتبقية.

وهكذا، فعندما يتم اتخاذ هكذا قرارات، فإن القضية تصبح واحدة ومن بينها الأنظمة المعرفة بالأرقام ودول حسنة الاستعداد للحرب، ولنستعمل ثانيةً هنا مثال أستراليا. ما هي أفضل طريقة للدفاع عن فجوة بحرية جوية كبيرة؟ وكم من الخطط، وأنظمة الأسلحة والبشر؟ وهل سيكون هناك حاجة لهم للتزود بثقة في الوطن، وإعاقة المعتدين المحتملين في الخارج وإدارة العمليات الناجحة؟ وكم سيطول بقاء نسب الجهود ذات الدلالة؟ وكم من المال سيكون ضرورياً إنفاقه للحفاظ على تلك القوات في مستوى مناسب من الجاهزية القتالية؟.

وبتبديل مناسب للمفاصل، فإن هذه القضايا تبقى وثيقة الصلة بالتخطيط لبناء القوة في أي مكان كان: الحافز، القصد، والتحديات.

ومن ضمن المفاهيم التي يمكن للإستراتيجيين استخدامها كوسيلة لاستكشاف مثل هذه القضايا، فإن وقت التحذير وطبيعة الطوارئ المتوقعة تعتبر أشياء حاسمة، وكلا الأمرين معقد، ولكن وقت التحذير - بشكل خاص - يمكن أن يكون أداة تخطيط مشاكسة.

وبشكل خاص، هل يمكننا أن نؤسس درجة مقبولة من الثقة عندما يكون هناك خطر أولي يوشك أن يكون له شكل مادي؟ أو ربما هل يمكننا أن نطابق التهديدات غير المتميزة سابقاً في وقت مناسب للقيام بعمل ما؟

إن التهديد يعتبر - من حيث كونه ذا ثلاث عناصر: حافز، قصد والقدرات العسكرية المطلوبة لترجمة الطموحات إلى أعمال. وقد يكون من الصعب قياس الحافز والقصد، لأن كلاً منهما ذاتي، وإن تحفيز أي بلد لمهاجمة بلد آخر يمكن أن يكون ظاهراً أو لايكون كذلك، وحين تكون النية للهجوم أكثر صعوبة للتنبؤ بها، كما هو الأمر في (بيرل هاربور). إن بداية حرب الأيام الستة، وغزو العراق للكويت، وهجوم القاعدة على مدينة نيويورك وواشنطن، وحتى عندما تكون الكراهية علنية، فإن التفضيلات العاطفية قد تجعلنا نريد أن ننكر الحقيقة كما حدث عندما رفض "ستالين" أن يعترف بالدليل القطعي أن "هتلر" كان على وشك غزو الاتحاد السوفييتي في حزيران 1941، ومن جهة أخرى، فإن التهديدات العديدة طويلة، وواضحة قبل أن ينجم عنها عدوان علني.

وهكذا، ففي كل الأمثلة السابقة، فإن الخطر المتمثل باليابان، إسرائيل، العراق، والقاعدة قد تم تمييزه سلفاً من قبل خصومهم منذ سنوات، لكنه ومع ذلك، فإن أياً منهم لم يكن مستعداً بشكل كاف عندما كانت تأتي الهجمات، وهناك تعقيدات يمكن أن تربك الجهود لاستعمال الحافز والقصد كمؤشرات تخطيط أولي. فعلى سبيل المثال، إن الانهيارات غير المتوقعة لنظام يمكن أن تغير - فجأة - الأحلاف، القدرات العسكرية وتوازن القوة، ومناطق التأثير على حد سواء.

لقد صعق القادة الغربيون بالسرعة التي تحطمت بها حكومة شاه إيران بإدارة معادية للولايات المتحدة، محافظة وخاضعة لرجل الدين. ومن ضمن أشياء أخرى، فإن نهاية تأثير الولايات المتحدة في إيران كان يعني أن القوات العسكرية للشاه بتقنياتها العالية والمستقرة بثبات بدأت تفقد فعاليتها. وهذا بالتالي غيّر التوازن العسكري الإقليمي.

و هناك نموذج مشابه إلى حد ما عندما بدأ الاتحاد السوفييتي ينحل بسرعة مروعة وذلك بعد سقوط جدار برلين 1989.

وهكذا، فلا شيء مما سبق يقدم اقتراحاً حول فكرة عدم محاولتنا تقديم الحافز والقصد، أو أننا يجب أن نحذفها من التفكير المتروي. بل على العكس، فإن كلاهما منظم بشكل مناسب كعامل محدد للتخطيط الإستراتيجي. وهذا السبب لم تسعَ الدول السياسية لتفهّم بعضها بل وتقوم بالتجسس على غيرها. لذا فنحن بحاجة لكي نعي الصعوبات المرتبطة بالتحليل الموضوعي.

إن العنصر الثالث لأي تهديد عسكري، هو في القدرة، ولهذا فمن السهل تقييمه. وعلى خلاف الحوافز والمقاصد السرية، فإن الأبعاد التقنية للقدرات العسكرية يمكن قياسها من غير تردد، سيما وأننا نعلم ميزات الأداء للعديد من الدبابات، السفن، الطائرات والأسلحة. كما ويمكن أن نعتمد على عدد الموانئ والجنود والتقنيين وكادر البحث العلمي. ويمكن أن نقيّم فعالية خدمات الدعم التحريكي للجنود والاقتصاديات الوطنية. وبالتالي استخدامها في أية محاولة لإنقاص تعقيدات عملية بناء القوة.

وفي بعض الأحيان، يستعمل المخططون منهجاً يعتمد على القدرات ويتعلق بتقييم القدرات الحسية للمنافسين المحتملين، ثم تشكيل القوات الخاصة التي ستصبح متفوقة تقنياً. والحقيقة، فإن البلد الذي تكون قدراته العسكرية تُقاس وتستعمل كعلاقة دلالية، قد لا يكون لديه حوافز أو نوايا عدوانية واضحة. وهذه الحقيقة لا علاقة لها بالموضوع بالنسبة لأي منهج، كما أن هذا الأمر ليس غير منطقي كما قد يبدو.

ولذلك فإنه - ضمن إقليم معين للمصلحة الإستراتيجية - من المرجح أن طوارئ الدفاع ستعتمد على القدرات العسكرية الموجودة. أي أن التهديد الذي لا يكون مدعوماً من قبل أي نوع منصف من القدرات لن يكون موضع تصديق.

وبالتركيز فقط على القدرات المتواجدة، فإن المخططين يجب أن يكونوا قادرين على تحديد تلك القدرات ومتابعة إستراتيجيتهم للدفاع. وإن الطبيعة الإشكالية للحافز والقصد حينها يتم الدوران حولها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من عرض الأسباب الواقعية، فإن المنهج المعتمد على القدرات ليس مقنعاً على الإطلاق. وكبداية، فقد يكون من الصعب الحكم على الحافز والقصد، ولكن نزعهما من توازن التخطيط سيؤدي إلى إرباك كبير، وكذلك إلى إمكانية اختراع التهديد من جديد، أو تضخيمه على الأقل، ويعوج السبب في ذلك، ببساطة، إلى القرب الجغرافي لأمة أخرى أو قوة إمكانياتها العسكرية المتوحدة.

ولأخذ مثال - متطرف - على ذلك فيما لو كانت الولايات المتحدة تعتبر في "كندا" تهديداً لها، وذلك ببساطة لأن كندا لديها قوة دفاع حديثة منافسة، ولأن الدولتين تتشاركان بالحدود أيضاً فإن أي اقتراح سيكون غير معقول. وبمعنى آخر، فإن "الحافز" و"القصد" لا يمكن إقصاؤهما عن معادلة تقييم التهديد.

وعلاوة على ذلك، فإن الافتراض الأساسي لهذا المنهج هو أن التغير البارز في قدرات أي دولة معنية سيتم متابعته في وقته من أجل القيام بتعديل بناء القوة المرافق أي مفهوم وقت التحذير الذي لا يمكن الاعتماد عليه لرداءة سمعته. والحقيقة أنه كانت هناك عدة أمثلة على زيادة النمو الواضح في القوى ومتابعة الإمكانيات.

فمثلاً، تمتلك السعودية - بشكل سري - حوالي عشرين صاروخاً من طراز "سي إس إس CSS" استوردتها من الصين، ولذلك، فإن هذه الصواريخ ذاتية الدفع يمكنها أن تصل إلى مدى ثلاثة آلاف كيلومتر وتمثل بحد ذاتها قدرة هجومية رئيسية، مع احتمالية إحداث إرباك للاستقرار والتوازن الإقليمي السائد. ولأن امتلاك صواريخ من طراز "سي إس إس CSS 2" لم يتطلب تطويراً داخل البلد أو حتى اختبارات، فقد تم اكتشاف الصواريخ فقط بعد وصولها للسعودية بشكل متأخر بحيث لم يعد هناك

بالإمكان اتخاذ إجراء لمنع وصولها!! ذلك، لأنه لم يكن هناك أجهزة لكشفها أو حتى للبحث عنها وتتبعها!.

وبشكل مماثل، فإن متابعة توحيد ألمانيا، قد روع مخططي الأمن في حلف "الناتو" وذلك عندما اكتشفوا أن بعض وحدات الجيش الألماني الشرقي كانت تحتفظ بمخزون احتياطي من الأسلحة والذي كان يشكّل ثلاثة أضعاف ما تم استيراده في تقارير المخابرات الغربية.

ومؤخراً، فإن الواقع المتزايد لهجمات الإرهابيين كإطلاق غاز في أنفاق "بطوكيو"، وطائرات تطير فوق مركز التجارة العالمي، البنتاغون، والتفجيرات في جزيرة "بالي" في أندونيسيا، ومدريد، ولندن وعمان منذ استعمال القوات العسكرية التقليدية، كل ذلك قد فاقم المشاكل المرفقة للاعتماد غير المناسب على وقت التحذير كوسيلة لبناء القوة.

وفي حين يكون من الصعب مناقشة بدائل أساسية للقوات البرية والبحرية والجوية، فمن السهل إخفاء تغييرات القدرات الرئيسية الموجودة ضمن أرض نموذجية تنطلق منها نشاطات المجموعات صغيرة.

إن التواجد المتزايد لأسلحة الدمار الشامل سيكثف المشاكل المتأصلة في محاولة تتبع تغيرات القدرة السرية والحالة النسبية التي تصبح معها الأراضي عرضة لأن تُضرب بالمقارنة مع قوات الجيش التقليدية، ولذلك فهي تحمل مضمومات بارزة للعلاقة بين الإستراتيجية وتركيبة القوة.

ولكن يبقى هناك ميل - ضمن قوات الدفاع المتقدمة - لإبطال مركزية السلطة، والسماح لعناصر قليلة، لكنها مؤثرة وفتاكة بشكل كبير مثل:

- القوات الخاصة.
- قناصي الأعداء.
- أنظمة الأسلحة المتسلسلة طويلة المدى: كالغواصات والمركبات الجوية التي تستجيب للمعطيات في أقل وقت ممكن، وذلك عندما تبرز فرصة لتتبع تأثير إستراتيجي فجأة.

وهكذا، فمع كل إرادة جيدة في العالم، فإن قوات الدفاع الوطني تبقى بيروقراطية بشكل أساسي وتبقى ترتيباتها التنظيمية هدفية وذلك مع كل ما تتضمنه من كوابح لصنع القرار. بالإضافة إلى المعوقات الأخرى التي ستبرز بشكل ثابت، وعلى الأخص عند متابعة هدف يكون له مضامين قانونية حساسة.

وعلى سبيل المثال إذا كان القرار متعلقاً بخرق السيادة، ومواضيع ذات دلالات ثقافية.

وبالمقابل، فإن منظمات مثل: القاعدة، حزب الله، والجماعات الإسلامية المتميزة باستقلال شبكاتها العالمية عن رجال المباحث الذين قد يشاركون بهدف معروف بشكل عشوائي مثل صرف الأمريكيين من السعودية، وتأسيس خلافة تمتد من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا، حيث يتابع رجال المباحث ذلك الطرف من خلال الطريقة الشائعة للإرهاب. ولكن الخلية المستقلة ضمن تلك الجماعات هي التي تختار من سيفعل ذلك ومتى وكيف. بل، وإضافة إلى ذلك، فإن ظاهرة الإرهاب العالمية تميل إلى إضعاف المنهج المعتمد على القدرات لبناء القوة وذلك لسببين:

- **أولاً:** لأن هدف ذلك المنهج يكمن في بناء تركيبة قوة متفوقة للمتنافسين الإقليميين المحددين. وإجراءات ذلك سيتم تحديها من قبل المنافس الأهم وهو الإرهاب وقاعدته العالمية، فهو لا يميز حدود في دولة.
- **ثانياً:** يعتمد على مقياس القدرات التي يعتمد عليها المنهج حيث تصبح أقل تأكيداً عندما تُطبّق ضد الإرهابيين، فالإرهابيون ليس لهم وجود مرئي في الحال، وهم يسعون باستمرار لاستخدام وسائل جديدة وغير متوقعة، كما ويرفضون حكم القانون.

تعمل الإستراتيجية على مستويات متعددة، وهي مستويات تفاعلية بشكل متأصل. فالقرارات والأفعال المتخذة من قبل زعيم قضية ما، إنما تُحفّز على الاستجابات من الطرف الآخر، ولذلك، فإما أن لا يفعل شيئاً، أو أن يقوم بتغير جذري للخطط.

ويمكننا عند هذه النقطة أن نحاول التحكم بذلك وغالباً بفعالية لا يمكن التنبؤ بها باستعمال إستراتيجية لتشكيل البيئة التي تحدث ضمنها الأحداث.

كما ومن المرجح أن يأخذ التشكيل الإستراتيجي دوره من خلال إنشاء استجابة معيقة للتشكيل، كسبيل يعكس التعاقب المنطقي للأفكار والتأثيرات المرجوة.

عجز الإستراتيجية:

تبدو الإستراتيجية - في الكثير من جوانبها - وكأنها مثالية في عالم مثالي، ذلك لأن كل حدث إستراتيجي يود التوصل إلى النتيجة المرغوبة بأقصى سرعة وفعالية ممكنة حرفياً، ولكن، كيف يمكننا قياس هذه المعايير المحتمل أن تتغير من حالة لحالة؟.

لكن المعايير ستتضمن عادة الحد الأدنى من النفقات بما فيها الخسائر والنفقات والحد الأدنى من تدمير البيئة ولأي بنية تحتية ووضع نهائي مقبول لمعظم الأطراف بما فيها الأطراف الخاسرة، وقد يكون هناك جاذبية خاصة لهذه الأنواع من السرعة للنتيجة الفاصلة الحاسمة، لأن هناك دافعاً يبقى كمفاهيم ثابتة ولمدة طويلة على أنه دافع حاسم أو كمعارك عظمى، ولكن الضربات القاصمة هي التي كانت - في الآونة الأخيرة - أكثر لفتاً للانتباه للمناورات الإستراتيجية.

ولذلك، فقد تبين بالمفهوم المركزي من بين كل من تلك المفاهيم السابقة هو الأولويات المتواجدة في السرعة.

تبدو كل الأمور متساوية ضمن هذا السياق، ولذلك، يتم تقديم النتيجة السريعة والحظ الأوفر للوصول للنتيجة الأفضل، ولذلك السبب الجلي وهو أن القتال الأقصر زمنياً، فإنه على الأقل سيؤدي إلى نتائج أقل - لكلا الجانبين - من قتل الناس وتدمير الأشياء، وباستطاعة السرعة أيضاً أن تشارك بشكل أساسي بمفاجأة الآخرين حيث أن الفائدة التكتيكية والتي تستطيع تقليل الصراعات الكامنة في السرعة هي مصطلح وصل كما ولديها عدة أبعاد.

ثارت الجيوش المغولية عبر آسيا وأوروبا في القرن الثالث عشر والرابع عشر، وسافروا يسوقون أحصنتهم على دفعات متسلسلة، وبعض الأحيان كانوا يقطعون مسافة مئتي كيلومتر في يومين، وهذا التقدم لم يكن له مثيل بين معدلات تقدم الجيوش.

وفي الواقع، ووفقاً للمستكشف الفينيسي "ماركو بولو" فقد كان باستطاعة جيوش المغول السفر لمدة تصل لعشرة أيام، حيث كانوا يستمدون قوتهم من شرب الدم الموجود في أوردة أحصنتهم، كما أن القدرة على الظهور بشكل غير متوقع، كانت تعطي المغول حداً تكتيكياً يخلق تياراً بعدم القدرة على التنبؤ والرعب بشكل متماثل. وخلال عهد السفن المبحرة، كانت تبرز في الأفق - بشكل غير متنبأ به - أساطير تضرب شهرتها الآفاق، وربما وصلت للجانب البعيد من العالم. وهذا، كأي شيء عظيم، جعل البريطانيين والإسبانيين والبرتغاليين والألمان يعبّدون الأسلحة الإستراتيجية المتطورة لذلك العصر، وبشكل آخر لكل من المغول والقوة البحرية حيث بلغت السرعة صيغة واقعية من المفاجأة بينما التكنولوجية ستستمر طويلاً لكي تتطور منذ أن أُهمل الركوب على متن الفرس والإبحار على متن السفن، ولكن تظل للفكرة العامة بقية فعالة، حيث يمثل امتداد السرعة في هذه الأمثلة قوة الحركة والتكتيك القادر على التحرك ما بين مكان وآخر ضمن نطاق الوقت، ودون الاهتمام إذا كان سيستغرق ذلك ساعتين أو يومين أو حتى سنتين، وهذا ما يولد الدهشة، لكن الحركة في الحقيقة تمثل فقط نصف قدرة الهيئة الجسدية لتوازن السرعة، والنصف الآخر هو قوة التطبيقات الصارمة.

ولكن يبرز تخوف من نوع آخر، وهو أن القوات المسلحة التي تولد الدهشة بوصولها السريع، قد لا تكون قادرة على تطبيق الضغط الكافي لأي سبب من الأسباب كالنقص في قدرة الانطلاق، وعلى الأخص إذا اصطدمت بقوة دفاع قوي لا يُذلل بسهولة، ناهيك عن البيئة الطبيعية التي قد تكون غير مناسبة، الأمر الذي قد يولد عجزاً في الخطة العسكرية، وهذا ما يضيع الوقت والجهد المبذول من الألف إلى الياء.

لذلك، فإن الحروب المحدودة جزئياً تعتمد مبدأ الحرب المركزة والاستخدام السريع للقوة كالحركة السريعة، مع خلق الصدمة الصاعقة والسيطرة الغامرة.

ولكن، ومن وجهة نظر أخرى، يمكن أن تكون معيارية التطبيق السريع للقوة بتشغيل واستخدام الأسلحة بينما تكون هناك - من طرف آخر - نزعة واضحة

لمشاركة عدد متزايد وفعال ومستمر باستخدام تكنولوجيا حديثة من الأسلحة، وعلى سبيل المثال، استخدام الرشاش الآلي نوع "مكسيم" الفردي، والذي تبلغ قدرته النارية معدل /500/ دورة في الدقيقة في نهاية القرن التاسع عشر حيث يكافئ مئة جندي مع بنادقهم. ومع ذلك ففي إحدى الاتفاقيات خلال حرب "ماتابل" التي دارت بين عامي 1893 - 1894 كان خمسون جندياً بريطانياً مجهزين بأربعة رشاشات من نوع "مكسيم" قادرين على مقاتلة /5000/ من المحاربين على جبهة "ماتابل" وقد عبر السياسة البريطاني "هلاري بيلوك" في أحد مقالاته عن تحقيق رغبته بالنصر حين قال:

"مهما حدث، فقد حصلنا على رشاش "مكسيم" وهم لم يحصلوا عليه".

وهكذا، فقد كان لزاماً أن تتطور الأسلحة والمعدات مع تطور وتيرة الأحداث، وقد كان ذلك كشكل من أشكال التبدّلات السريعة الطارئة التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وذلك في تطوير ذات الرشاش "مكسيم" وتركيبه على أحد أشكال الطائرات القاذفة مع قابليته المنفردة لإعادة متابعة الهدف آلياً وبنفسه، وكذلك المهاجمة بإطار زمني قصير مقارنة مع غيره بمثال رشاش "مكسيم".

ولكن تم استبدال رشاشات الطائرات القاذفة عالية السرعة الفعلية الواقعية بنماذج أكثر تطوراً وبمنظومة أسلحة تم تصميمها وتحديثها لتتلاءم مع الجهود في المناورة السريعة، في حين أن استعمال القوة ليست النهاية بحد ذاتها، ولكن كل من المناورة السريعة والأسلحة الحديثة هما طريقتان اختياريتان تهدفان لمنحنا المبادرة، وإبعاد العدو عن التوازن، ولمنعه من تحقيق خططه المفضلة بينما تمكننا من تحقيق خططنا، ولذلك فإن تلك الأدوات المستعملة على نطاق واسع تعتبر أساساً لصنع القرارات في ساحات المعارك.

ومن هذا المبدأ، فإنه ليس هناك شيء جديد بأن المنافسة الفكرية كانت دائماً جوهر الإستراتيجية والإستراتيجيون الناجحون كانوا يبحثون دائماً عن أفضل الأدوات لخدمة أهدافهم، ولكن ما هو جديد هو سرعة التقدم الذي يمكن - بالمنافسة - أن ينبثق ويتجدد.

وهذا ما أنتج البعد الثالث لمفهوم السرعة والاتصالات المتطورة والأنظمة الكمبيوترية الذكية التي زادت بشكل دراماتيكي فيما يتعلق بسرعة جمع وتبادل المعطيات والقرارات الممكن اتخاذها والأفعال الجديدة المتخذة لتوسيع الحركية التي أصبحت نوعية إستراتيجية، ومبادئ أساسية للقوة النارية والمناورة كدلالة للتطور.

فشل الإستراتيجية و"التيمبو":

في مطلع القرن العشرين، كانت مشاركة الأسلحة النارية المختلفة تحدد وتفرق بنية التخطيط والتشكيل للحملات العسكرية حيث اعتمدت الجيوش على تكتل المشاة المدعومة بالمدفعية الثقيلة والمزودة بالأسلحة الآلية، حيث كانت تُرى كمفتاح للنصر، وذلك بسبب قلة حدود النقل السككي والطرقي والبحري التي تنقل وتموّن تلك الجيوش، وتمنح القوة المتطورة النارية والوضعية الدفاعية المناسبة، ولذلك فإن الإلهام لم يعد مفهوماً.

وعلى سبيل المثال في ذلك (كالحرب الأهلية الأمريكية التي انتهت قبلها بخمسين عاماً) لكن دروسها أُهملت من قبل العديد من الجنرالات الأوروبيين، وباقتراب نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد بدأت المناورة تأخذ موضعها، أو على الأقل تساوي تشارك القوة كميزة أولية مرغوب بها لتشكيلات الصراع.

إن تزايد مكننة الجيوش كان مركزياً لهذه التغيرات والتغير الطارئ الحديث على القوة الجوية بالإضافة إلى التطور الكمّي لأنظمة الاتصالات التي أدت لتطوير قدرة القادة على معرفة من يفعل ذلك ومتى وأين؟ وماذا الذي يتم عمله؟ أو على الأقل، ليست قوات جنودهم الخاصة.

كانت الاتصالات البدائية والغياب المتكرر من العوامل الأساسية لقابلية نجاح المغول، والبارجات البحرية للوصول بشكل سريع، وغير متوقع، بالنسبة للعدو المستهدف. لكن، ولإحداث عنصر المفاجئة وردة الفعل على الإستراتيجيات في العصر الحديث، فإن ثورة الاتصالات في بداية الحرب العالمية الأولى كانت بمثابة الثورة الحقيقية التي تؤدي لتمكن مفهوم الفشل الإستراتيجي.

إن تقنية الحرب المفاجئة الكاسحة - والتي جربها "ويرما تشت" - خلال الحرب

الأهلية الإسبانية، ثم استخدمت لتكمل آثارها بعد في بدايات الحرب العالمية الثانية، والتي رمزت بالعودة الكاملة للمناورة الشاملة لساحة المعركة، وبشكل عام، فقد حققت جبهات القتال في الحرب العالمية الثانية التوازن بين استخدام القوة، والمناورة، بحيث يكون ذلك على الأغلب ضرورة، وليس احتمالاً للنجاح دون الأخذ بعين الاعتبار بقية العناصر.

بالطبع هناك بعض الاستثناءات، ففي الجانب الشرقي، تغلب الجيش الأحمر أخيراً على السذاجة التكتيكية السهلة، وذلك بمشاركة قوة تعتمد على الجمهرة، والموقع من جهة أخرى، حيث تميزت العمليات في شمال إفريقيا والمحيط الهادي بالحركة المستمرة غالباً ولمسافات طويلة جداً وأحياناً بسرعة كبيرة، في حين فرضت الطبيعة البحرية لحملة المحيط الهادي بشكل خاص الأولوية للمناورة. والملاحظ هنا، أن الحلفاء قاموا بجمعها، لكن خطوط الاتصالات البحرية اليابانية المتقاطعة بأواسط عام 1944 مع القوى النارية للجيش الإمبراطوري التي كانت متراكمة حول بعض الجزر قد أصبحت مفككة كنتيجة نهائية للمناورات الطارئة التي كانت تحدث على أعلى المستويات.

كما أن الحروب الرئيسية التي قامت في الفترة الواقعة منذ عام 1950 وحتى عام 1990 قد أثبتت هذا التغيير، فالميزات الأولية للحرب في كوريا كانت تتمتع بالحركة السريعة للجيوش المتصارعة كالبحر الهائج على طول شبه الجزيرة، وذلك قبل تمركزهم على طول خط الجبهة قريباً من شمال مدينة "سول" في أواسط عام 1951 حيث خاض الأمريكان حربهم في أدغال الهند الصينية، وذلك من عام 1979 إلى عام 1989، وكذلك في العراق وإيران خلال اصطدامهم حول شط العرب والصحراء بالشرق الأوسط من عام 1980 إلى عام 1988.

وهكذا، فإن كل ساحات المعارك قد قيمت تغيرات ميزان القوى بين القوى النارية والمناورة ولكنها سددت الثمن باهظاً، ولكن الذي شوّش قادة الولايات المتحدة هو حربهم في فيتنام حيث مزجوا التكنولوجيا والقوة النارية مع الإستراتيجية التي كانت مناسبة للمناورة ضد أعدائهم المحتملين حيث شاركت ساحة المعارك

والسياسة بالتناوب، وكما حدث مع السوفييت في أفغانستان، بينما في الشرق الأوسط، فقد كانت التقنية المتأخرة والعجز الفكري، قد دفعت كلاً من المتقاتلين لإعادة مجازر الحرب العالمية الأولى.

ولذلك، فإن مخططي الحملات العسكرية في البلدان الأوروبية سوف يكسبون الكثير من التحليل الدقيق لقوة دفاع الجيش الإسرائيلي، في كل من حرب الأيام الستة عام 1967 وحرب يوم الغفران عام 1973. وبالتفكير الصائب حول الوضع الجغرافي والعددي، فقد استغل الخبراء الإستراتيجيون الإسرائيليون التفوق التكنولوجي، والقرار العملي الذي قهر وغلب أعداءَهم العرب خلال حرب الأيام الستة التي استطاعت فيها إسرائيل جمع المعلومات واتخاذ القرار والمناورة وتطبيق القوى النارية بقوة شديدة، وبشكل غير قابل للردع.

كان العامل الحاسم الذي تعاملت إسرائيل معه الحرب هو استعمال التساوي بين القوة والمناورة وبالتبصر بالدروس الجيدة والسيئة لكلا الحربين في فيتنام والشرق.

وبالمزج بين التطورات الهامة بالحسابات والاتصالات ورصد المعلومات، والأسلحة المتطورة الدقيقة. ومع بداية الثمانينيات كان هناك حفنة من التطورات الحاصلة على الإستراتيجية الغربية قد بدأت بالانطلاق وهي مازالت تجري باندفاع كبير حيث برزت هناك أوصاف مختلفة "كالحرب الساحقة" والتحكم بالحرب البعيدة.

وأخيراً، فقد أصبح مفهوم العجز الإستراتيجي يكمن في مدى التطور، حيث كانت الفكرة تكمن في إخضاع العدو دفعة واحدة دون السماح له بتغطية الهزيمة، وقد كان ذلك بالتمازج بين صنع القرار والمناورة، والقوة النارية، وكلها كانت قد صُبّت مباشرة ضد مركز ثقله. وبشكل مجازي إن تفادي إرادة وقيود العدو سيكون عجزاً إستراتيجياً بطريقة ما.

وتلك هي النظرية الكامنة في أن مفهوم العجز الإستراتيجي قد اعتمد السرعة واندفاع الضربات المناسبة ضد نقاط القوى الفاعلة للعدو وقوى مركزة لكسر إرادته عند بدء محاولته للرد، ولذلك فالأهداف الصغيرة لم يُنظر إليها، بل وكانت مكروهة على الأقل، والتي تقع بين القوى المهاجمة، ومركز ثقل العدو الذي

يمكن إهماله ولذلك، فإن القرارات السريعة تجعل المناورة واستعمال القوة أمراً أكثر أهمية. كما وتدعى أيضاً بالحروب المتوازية، أو الحروب البعيدة، بالإضافة إلى العديد من الأوصاف التي يمكن أن نميزها في حالات تصعيدها، أو في حالات متابعة الحروب. في حين أن التقنية المطلوبة في التزايد السريع لأنظمة الأعداء الكلية والعملية تلك، ستكون بمثابة انهيار للعجز الإستراتيجي. تعتقد بعض التحليلات الأولية أن تلك النماذج كانت دليلاً على المجريات خلال قيادة الولايات المتحدة للحملة العسكرية على العراق في الفترة الواقعة بين عامي 1991 - 2003 وما حدث في البوسنة في عام 1995 وفي مدينة "كوسوفو" في عام 1999 وفي أفغانستان في الفترة الواقعة بين عامي 2001 - 2002.

كان الهيكل التصويري للعجز الإستراتيجي، قد زوِّد من قبل قائدي القوة الجوية الأمريكية لطائراتهما المقاتلة وهما العقيدين "جون وارين " و "جون بون"، اللذان طوَّر كل منهما فكرته الإستراتيجية بطريقة منفصلة عن الآخر. ولكن، على الرغم من أن عمل "وارين" كان مألوفاً لعمل "بون" الذي كان في يعمل ذات العمل في السابق، لكن "وارين" كان مصمماً على الحملات الجوية التي أجريت بتحالف القوات ضد العراق في عام 1991 (حرب الخليج). أما "بون" فقد كان طياراً ذا مهارة خاصة، تلك المهارة التي طورته إلى مفكر إستراتيجي مؤثر.

كانت اعتقادات "وارين" قد تطورت بشكل خاص فيما يتعلق بقوة السلاح الجوي، والتي ركزت بشكل خاص، على العنصر الطبيعي للعجز الإستراتيجي.

وهكذا فقد كانت تلك المعتقدات تعتبر من أولوياته ولو بشكل مجبر. أما تفكير "بون" الحربي فقد تزود بأفكار نقلته إلى فنون الحرب بشكل عام حيث ركز على العنصر النفسي. ولذلك، فقد تعلق - بشكل أولي - بالإجبار، وبغض النظر عن بقية الإستراتيجيين. كان من الواضح أن كلا مجموعتي المفاهيم لها صلة واسعة فيما بينها، أو فيما يتعلق بإستراتيجية التصرف في ساحة المعارك، وبذلك كانوا يستطيعون أن يصغوا للتفكير الإستراتيجي مهما كانت بيئة العمل، خصوصاً عند أفضل المميزات، حين تكون إستراتيجية مشتركة.